المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/443

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 آب، 13 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 443

prepared by Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/443

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 آب، 13 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 443

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 443
رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

Weekly Economic Report No. 443
Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/443

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 آب، 13 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 443

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:..... 5
1 – أسعار العملات الرقمية.. قفزة لـ"بيتكوين" هل تبدأ رحلة الصعود؟ 5
2 – البنك الدولي يعين 15 رئيسا تنفيذيا ورئيسا بارزا للانضمام إلى مختبر الاستثمار في القطاع الخاص..... 9
3 – خمس نصائح للتخطيط الشامل لإدارة مخاطر الكوارث.....16
4 – بناء مستقبل مستدام: الإسكان الأخضر الميسور التكلفة في....20
5 – لماذا يعتبر العمل المناخي أمرا بالغ الأهمية للحد من الفقر وما يعنيه بالنسبة للمفاضلات بين السياسات.....24
ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....30
6 – World Bank Names 15 Leading CEOs and Chairs to Join the Private Sector Investment Lab.....30
7 – 5 tips for inclusive disaster-risk management planning...37
8 – Building a sustainable future: Affordable green housing in emerging markets.....42
9 – Why climate action is critical to reducing poverty and what it means for policy tradeoffs.....45
ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:.....51
10 – صناعة القمم، برهان السعودية على مكانتها الدولية 51

11 – الرئيس الجزائري: قدمنا طلبا لنكون عضوا في بنك بريكس ...55
12 – صندوق الثروة السعودي يعلن خسارته أكثر من 15 مليار دولار العام الماضي 56
13 – "شخطة قلم".. الكويت ترد على تصريحات وزير لبناني بشأن تمويل صوامع مرفأ بيروت.....58
14 – برئاسة سفيرة الرياض إلى واشنطن.. صندوق الثروة السعودي يطلق "كياني".....60
15 – ارتفاع أسعار النفط بعد تخفيضات إنتاج السعودية وروسيا....61
رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:.....63
16 – خطة عربية لدعم الاقتصاد السوري.....63
17 – أوراسيا الكبرى والتوجه شرقاً.. منارةٌ للأمل 65
18 – 63 إجازة استثمار خلال 3 سنوات نصفها في ريف دمشق.. و14 مشروع منها بدأت بالإنتاج 67
19 – هل يمكن تعويم الليرة ...جدل حول إمكانية حذف الأصفار من العملة السورية؟.....70
20 – المقداد يبحث مع وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية التعاون في المجال الزراعي وخطط تطويره 74
21 – المهندس عرنوس يلتقي وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية..76

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/443

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 آب، 13 August 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 443

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

1 – أسعار العملات الرقمية.. قفزة كبيرة لـ"بيتكوين" هل تبدأ رحلة الصعود؟

العين الإخبارية

أسعار العملات الرقمية اليوم، الإثنين 20/6/2022

انتعشت أسعار العملات الرقمية اليوم خلال تعاملات الإثنين 20 يونيو/حزيران 2022، بعد مذبحة من الانخفاضات الحادة التي منيت بها.

وصعدت القيمة السوقية للعملات المشفرة لتصل إلى 873.40 مليار دولار بعدما تراجعت خلال تعاملات أمس بنسبة 7.94% حينما سجلت 816.53 مليار دولار، بحسب منصة " investing" لرصد أسعار العملات المشفرة عالميا.

وجاءت الخسائر الحادة لسوق الكريبتو خلال الأيام الماضية في ظل تجنب المستثمرين الأصول الخطرة نظرا لتوتر الأسواق العالمية.

انهيار بيتكوين يضع دولة بأكملها في ورطة.. مأساة مشفرة

وخلال تعاملات أمس تراجعت جميع العملات المشفرة الرئيسية بشكل حاد وفقدت إيثريوم، ثاني أكثر العملات الرقمية استخدامًا، نحو 11% من قيمتها.

وتراجعت البورصات الأسبوع الماضي، ويعزى ذلك إلى الخوف من أن البنوك المركزية، على رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تبدو متشددة في إدارة كبح التضخّم، وهو ما يهدد بإضعاف الاقتصاد العالمي.

وفي حين كانت سوق العملات المشفرة تساوي أكثر من 3 تريليونات دولار في ذروتها قبل 7 أشهر، تراجعت إلى ما دون تريليون دولار الإثنين، بعدما بلغت 3 تريليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم.

إضافة إلى ذلك، تسارع انخفاض عملة بيتكوين بعد تعليق منصتي "سلسيوس Celsius "و"بابل فاينانس Babel Finance "عمليات السحب.

واقترحت الشركة الأولى التي تبلغ قيمتها 12 مليار دولار، على مستخدميها استخدام عملاتهم المشفرة "التاريخية" مثل بيتكوين وإيثيريوم للاستثمار في عملات رقمية جديدة.

أما الثانية فقالت لعملائها إنها ستعلق جميع عمليات السحب بسبب "ضغوط غير اعتيادية على السيولة."

وساهم تجميد وجيز لعمليات سحب بتتكوين من أكبر منصة في العالم، "بايناسBinance "، هذا الأسبوع، في تراجع الاستثمار في العملات المشفّرة.

وأعلنت منصة "كوينبيس Coinbase "من جهتها أنها ستلغي 18% من الوظائف فيها، أي نحو 1100 منصب.

بيتكوين تغطس أسفل 18 ألف دولار.. خسارة فادحة لكبير "العملات الرقمية"

وبرّر المؤسس الشريك والمدير العام "كوينبيس" براين أرمسترون[عمليات الطرد الواسعة النطاق بأنها متعلقة على ما يبدو "بمرحلة ركود ندخلها بعد طفرة اقتصادية استمرت أكثر من 10 أعوام."

وفي عام 2021، اجتذب هذا القطاع الذي ما زال يعد ناشئًا عددا متزايدا من المستثمرين الماليين التقليديين الذين فتحت شهيتهم على المخاطر السياسات المتساهلة للغاية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم.

سعر بيتكوين اليوم

وقفز سعر بيتكوين (Bitcoin BTC) العملة الرقمية الأكبر والأشهر في العالم، اليوم الإثنين 20 يونيو/حزيران 2022 بنسبة 9.78% لتمحو جل خسائر أمس وتصل إلى 20091 دولار.

وصعدت القيمة السوقية لعملة بيتكوين خلال تعاملات اليوم إلى 378.86 مليار دولار.

وهبطت العملة المشفرة الأكبر والأشهر في العالم 15% الإثنين الماضي في أكبر خسارة ليوم واحد منذ مارس/آذار 2020. وخسرت حوالي نصف قيمتها هذا العام.

ومنذ أن سجلت مستوى قياسيا مرتفعا عند 69 ألف دولار في نوفمبر تشرين الثاني، هوت بيتكوين حوالي 70%.

أسعار العملات المشفرة اليوم

وانتعش سعر عملة إيثريوم Ethereum ETH بنسبة 12.91% مسجلًا 1080.38 دولار.

كما أضاف سعر بينانس كوين Binance coin BNB نحو 8.42% إلى قيمته ليبلغ 208.4 دولار.

وارتفع سعر عملة الريبل XRP بنسبة 4.85% إلى 0.31775 دولار.

وزاد سعر عملة كاردانو Cardano ما نسبته 5.87% إلى 0.4700 دولار.

كما ارتفع سعر بولكادوت Polkadot بنحو 5.8% ليصل إلى 7.38 دولار.

وقفز سعر دوجكوين DOGE/USD بنحو 12.44% ليصل إلى مستويات 0.05836 دولار.

وتعتبر العملات المشفرة بمثابة وسيلة دفع رقمية غير نقدية، ويتم إدارتها وتداولها في نظام دفع لامركزي على الإنترنت ويحظى بحماية شديدة بعيدا عن سيطرة البنوك وتحكمها.

وحسب إحصائيات منصة Crypto.com لتداول العملات الرقمية المشفرة كان هناك ما يقرب من 300 مليون شخص يمتلكون عملات رقمية مشفرة مع نهاية 2021.

https://al-ain.com/article/cryptocurrency-prices-today-big-leap

2 – البنك الدولي يعين 15 رئيسا تنفيذيا ورئيسا بارزا للانضمام إلى مختبر الاستثمار في القطاع الخاص

لندن، 10 يوليو/تموز 2023 –

أعلن البنك الدولي اليوم عن 15 رئيسا تنفيذيا ورئيسا سيشكلون مختبر الاستثمار في القطاع الخاص. ويتألف الأعضاء المؤسسون من مجموعة أساسية مكلفة بتطوير حلول لمعالجة الحواجز التي تحول دون استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الناشئة. وتؤكد جودة خبراتهم الفردية والمشتركة وقيادتهم ونجاحهم في مجال الأعمال التجارية والمالية على الزخم المتزايد ومستوى الالتزام بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات العالمية وتوسيع نطاق حلول التنمية على وجه السرعة.

وبالاعتماد على خبرة 15 رئيسا تنفيذيا ورئيسا يشكلون الأعضاء الأساسيين للمختبر – بما في ذلك قادة من أكسا، وبلاك روك، وإتش إس بي سي، وماكواري، ومجموعة ميتسوبيشي يو إف جي المالية، ونانيتي وان، ومجموعة بينغ آن، ورويال فيليبس، وستاندرد بنك، وستاندرد تشارترد، والطاقة المستدامة للجميع، وأبناء تاتا، وتيماسيك، ومجموعة ثري كيرنز – سيبني المختبر على عمل البنك الدولي الحالي لمعالجة الحواجز القائمة ووضع الحلول التي تساند استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الناشئة.

وسيحدد المختبر، الذي أعلن عنه الشهر الماضي، مناهج محددة يمكن للبنك الدولي تنفيذها وتوسيع نطاقها وتوسيع نطاقها لتعبئة رأس المال على نحو أكثر فعالية، بهدف نهائي يتمثل في حشد مستويات أعلى من التمويل الخاص. ويشمل ذلك أفكارا لتحسين هياكل التمويل، وسبل تحسين مواءمة

البنك الدولي مع احتياجات التمويل الخاص وسرعته، ونهج موازنة المخاطر وتوزيعها عبر المستثمرين، وإعادة تصور الشراكات الجديدة.

سيبدأ المختبر العمل في الأسابيع المقبلة ، مع التركيز في البداية على توسيع نطاق تمويل الانتقال في الطاقة المتجددة والبنية التحتية للطاقة.

ويشارك في رئاسة المختبر مارك كارني، مبعوث الأمم المتحدة الخاص للعمل المناخي والتمويل والرئيس المشارك ل GFANZ، وشريتي فاديرا، رئيس شركة Prudential plc، وسيجتمع المختبر بانتظام ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا وقيادة مجموعة البنك الدولي.

القيادة والرؤساء المشاركون

أجاي بانغا، رئيس البنك الدولي: "إن البنك الدولي في مهمة لخلق عالم خال من الفقر – ولكن على كوكب صالح للعيش. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية أن نبني بنكا أفضل، ولكن أيضا إعادة تصور الشراكات وجذب القطاع الخاص لمواجهة تحديات التنمية المتشابكة مثل الفقر والمناخ والهشاشة. إن قادة الأعمال الذين يقرضون وقتهم ومواهبهم وخبراتهم لهذا العمل هم جزء حاسم من اللغز ، وأنا ممتن للغاية لوجودهم على متن الطائرة. لن تأتي النتائج بين عشية وضحاها، ولكن إذا نجحت هذه المجموعة لديها القدرة على إطلاق العنان لاستثمارات كبيرة من شأنها أن توفر فرص عمل ونوعية حياة أفضل للأشخاص الذين يعيشون في جميع أنحاء الجنوب العالمي – وهي أضمن طريقة لدق مسمار في نعش الفقر".

شريتي فاديرا، رئيس شركة برودنشال بي إل سي: "أتطلع إلى العمل مع أجاي بانغا وفريقه القيادي، ومارك كارني وزملائنا أعضاء المختبر بشأن

الأولوية الحاسمة المتمثلة في كيفية استفادة البنك الدولي من مستويات أكبر من التمويل الخاص وحشده والتي لن تكون متاحة للمنافع العامة العالمية مثل التحول المناخي، النمو والحد من الفقر. كل إجراء وكل قرش من كل جهة فاعلة مهم ، ويجب أن نعطي الأولوية للحلول والإجراءات القابلة للتطوير والسريعة والقابلة للتكرار. وسينصب تركيزنا على التسليم والتنفيذ لمحاولة إحداث تأثير حقيقي على أرض الواقع".

مارك كارني ، مبعوث الأمم المتحدة الخاص للعمل المناخي والتمويل والرئيس المشارك ل GFANZ: "من أجل مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والفقر ، نحتاج إلى طرق جديدة للقطاعين العام والخاص للعمل معا لتحفيز الاستثمار بسرعة وحجم – لا سيما في البلدان النامية. ومن خلال مختبر استثمارات القطاع الخاص، سيقيم البنك الدولي والتمويل الخاص شراكة وثيقة لوضع واختبار وتنفيذ وتوسيع نطاق هياكل ونهج التمويل التي يمكن أن تعبئ رأس المال الخاص بأكبر قدر من الفعالية. إنني أتطلع إلى العمل مع أجاي وشريتي وأعضاء المختبر لتحقيق هذه المهمة الحاسمة على وجه السرعة".

الأعضاء المؤسسون

وقال توماس بوبيرل، الرئيس التنفيذي لشركة أكسا: "إن تمكين انتقال فعال وعادل هو أحد أكبر التحديات التي تواجه جيلنا. وتنشط أكسا بالفعل في تمويل مشاريع التحول في البلدان الناشئة، ويسعدنا الانضمام إلى مختبر الاستثمار في القطاع الخاص للعمل مع لاعبين آخرين وكذلك مع البنك الدولي لتحسين تحفيز رأس المال الخاص لتمويل الانتقال في هذه الأسواق".

وقال لاري فينك، الرئيس التنفيذي لشركة بلاك روك: "لقد تحدثت لبعض الوقت عن كيف يمكن لإعادة تصور دور مؤسسات التنمية متعددة الأطراف أن تدعم تسريع الاستثمار في الأسواق الناشئة. وأشيد بأجاي وفريقه في البنك الدولي على مبادرتهم وقيادتهم على هذه الجبهة اليوم، ويشرفني أن يطلب مني تقديم مساندتي لهذا العمل من خلال مشاركتي في مختبر الاستثمار في القطاع الخاص."

وقال نويل كوين، الرئيس التنفيذي لمجموعة إتش إس بي سي القابضة: "يقوم عدد من المؤسسات المالية مثل إتش إس بي سي بالفعل بتطوير نماذج تمويل مبتكرة في القطاعات والمناطق التي تعتبر حاسمة وصعبة التحول من أجل الوصول إلى صافي الصفر في الوقت المناسب. نحن بحاجة إلى توسيع نطاق هذه النماذج وتطوير نماذج جديدة لتسريع التقدم. ويوفر مختبر استثمارات القطاع الخاص نقطة محورية مهمة للتعاون وتبادل المعرفة بين المؤسسات المالية حول هذا الموضوع المهم".

وقالت شيمارا ويكراماناياكي، الرئيس التنفيذي لشركة "ماكواري": "إن تسخير المجمعات العالمية الكبيرة لرأس مال القطاع الخاص أمر أساسي لتحقيق نتائج أفضل للأسواق الناشئة. وللبنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف دور حاسم تؤديه في تحفيز رأس المال هذا، بما في ذلك من خلال هياكل لتخصيص وإدارة مخاطر المراحل المبكرة. ويسر ماكواري العمل مع هذه المجموعة لدعم مختبر استثمارات القطاع الخاص لتنفيذ هذه الحلول وتوسيع نطاقها، بدءا من التركيز على التمويل الانتقالي".

هيرونوري كاميزاوا ، الرئيس التنفيذي لمجموعة Mitsubishi UFJ المالية: "بصفتها مؤسسة مالية مقرها آسيا مع بصمة واسعة في الاقتصادات

الناشئة ، فإن MUFG متحمسة لتكون جزءا من مختبر استثمار القطاع الخاص. ويعد التعاون بين التمويل العام والخاص أمرا بالغ الأهمية في تعبئة التمويل الانتقالي، لا سيما في الأسواق الناشئة. وتوفر هذه المبادرة منصة ممتازة للعمل بالتعاون من أجل معالجة الفجوة الاستثمارية من أجل الصالح العام العالمي".

وقال هندريك دو توا، الرئيس التنفيذي لشركة "ناينتي وان": "نرحب بهذه المبادرة ونحن ممتنون للمشاركة لأنها حيوية للتمويل العام والخاص معا لمواجهة هذه التحديات".

جيسيكا تان، الرئيس التنفيذي المشارك لمجموعة بينغ آن: "يسعدنا ويشرفنا الانضمام إلى مختبر الاستثمار في القطاع الخاص التابع للبنك الدولي. في Ping An خلال 35 عاما ، لدينا تاريخ طويل من الاستثمار المباشر والالتزام بدعم التنشيط والتنمية الريفية بالإضافة إلى رعاية التعليم ، وبرنامج دعم المجتمع في الصين. نواصل دعم التمويل الأخضر والشمول المالي ومساعدة المجتمعات على إدارة قضايا الاستدامة المتعلقة بالمناخ. نعتقد أن القطاع الخاص يمكن أن يحدث فرقا ملموسا في المساعدة على التقدم نحو تحقيق الأهداف المناخية وإدارة مخاطر تغير المناخ ومعالجة الفقر".

Feike Sijbesma، رئيس مجلس إدارة Royal Philips والرئيس المشارك للمراكز العالمية للتكيف مع المناخ: "لا يمكن للأعمال أن تكون ناجحة في عالم يفشل. وتقع على عاتقنا مسؤولية المساهمة في العمل الإنمائي للبنك الدولي".

وقال سيم تشابالالا الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد "ستاندرد بنك": "إن جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة إلى الأسواق الناشئة من شأنه أن يسرع بشكل كبير التنمية البشرية الشاملة والانتقال العادل نحو اقتصاد منخفض الكربون. يطرح مختبر الاستثمار في القطاع الخاص الأسئلة الصحيحة على وجه التحديد حول كيفية عمل القطاع الخاص ومؤسسات تمويل التنمية معا. يشرفني أن أنضم إلى هذه المناقشة نيابة عن ستاندرد بنك".

وقال بيل وينترز، الرئيس التنفيذي لمجموعة ستاندرد تشارترد: "يتمتع ستاندرد تشارترد بخبرة واسعة في التعاون مع البنك الدولي لتمويل مشاريع مستدامة في الأسواق الناشئة في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. ومع وصول الحاجة إلى تعبئة رأس المال الخاص لسد فجوة الاستثمار في المناخ إلى منعطف حرج، فإننا ملتزمون بتقديم خبرتنا الطويلة في السوق إلى مختبر استثمارات القطاع الخاص، لتشجيع الابتكار، والعمل كمحفز لإحراز تقدم موثوق في التمويل الخاص والمختلط".

داميلولا أوغونبيي، الرئيس التنفيذي للطاقة المستدامة للجميع: "تؤثر الأزمات العالمية المتعددة المستمرة على البلدان النامية في جميع أنحاء العالم بشكل غير متناسب. على الرغم من وجود الحلول بالفعل لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية والتقدم المناخي ، يجب إطلاق التمويل على نطاق واسع في البلدان النامية والقطاعات المحرومة. ويوفر لنا هذا المختبر الفرصة للعمل معا لتصميم الحلول التي من شأنها تسريع التحول العالمي الشامل للطاقة".

شاندراسيكاران، رئيس مجلس إدارة شركة تاتا سونز: "غني عن القول إن تمويل تغير المناخ لا يزال أهم تحد يجب معالجته. ونظرا لطبيعة هذه

الاستثمارات على المدى الطويل والمخاطر التي تنطوي عليها، فإن إنشاء مختبر استثمارات القطاع الخاص، لإيجاد طرق مبتكرة لجذب رأس المال الخاص للشراكة مع الاستثمار العام، يعد مبادرة عالمية مهمة. ويسعدني أن أكون جزءا من هذه المبادرة وأتطلع إلى المساهمة وتطوير الحلول".

وقالت ديلهان بيلاي ساندراسيغارا، المديرة التنفيذية والرئيسة التنفيذية لشركة تيماسيك: "تجد العديد من الاقتصادات الناشئة، وخاصة في آسيا، صعوبة في اعتماد حلول مستدامة بسبب القيود المالية، ومحدودية الوصول إلى رأس المال الخاص، وإمكانية التمويل الهامشي للعديد من مشاريعها الانتقالية. ويعد تمويل الانتقال أمرا أساسيا لسد هذه الفجوات، وتعد مبادرات مثل مختبر استثمارات القطاع الخاص خطوة حاسمة في تعبئة رأس المال لتسريع تطوير وتوسيع نطاق المسارات القابلة للتطبيق نحو صافي الصفر. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع زملائي الأعضاء المؤسسين للمختبر، والجمع بين التعاون بين القطاعين العام والخاص، لضمان تضخيم تأثيرنا".

مارك غالوغلي، المؤسس المشارك والمدير الإداري لمجموعة ثري كيرنز: "هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في تمويل المناخ، لا سيما في الاقتصادات الناشئة. ركزت Three Cairns على هذه الحاجة من خلال مبادرات مثل Allied Climate Partners. ويشرفنا الانضمام إلى مختبر استثمارات القطاع الخاص والعمل مع البنك الدولي والمؤسسات الرائدة للمساعدة في توليد واختبار وتوسيع نطاق الحلول التي يمكن أن تصبح متناسبة مع هذه الأزمة."

https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/07/10/ceos-and-chairs-to-join-private-sector-investment-lab

3 – خمس نصائح للتخطيط الشامل لإدارة مخاطر الكوارث

زوي إيلينا تروهانيس، سوزان بلاوستين، إيوليو 11, 2023

حديقة تزلج غمرتها المياه وملعب كرة قدم في ولاية ساو باولو ، البرازيل، والواقع أن الفيضانات الأخيرة في ملاوي وباكستان، والزلازل في تركيا وسوريا، وإعصار موكا في ميانمار تذكرنا بغضب الطبيعة المؤلم. من خلال إشراك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشعوب الأصلية والفئات المهمشة الأخرى كمشاركين نشطين في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والمخاطر الطبيعية ، فإننا نستفيد من معرفتهم الفريدة ، التي غالبا ما يتم تجاهلها ، مما يعزز القدرة على الصمود. يمكن لهؤلاء الأشخاص الذين غالبا ما تم استبعادهم من أنشطة الحد من مخاطر الكوارث مشاركة معارفهم غير المستغلة مع المستجيبين في الخطوط الأمامية بطرق يمكن أن تنقذ الأرواح وسبل العيش.

واستنادا إلى الخبرات المتنوعة لمنظمة WomenStrong، وهي منظمة صغيرة غير ربحية، والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها التابع للبنك الدولي، فيما يلي خمس نصائح للحكومات وخبراء التنمية حول كيفية تعزيز الشمولية في التخطيط لإدارة مخاطر الكوارث.

1. التعرف على خبرات المجتمع المحلي

إن إشراك السكان المحليين ، وخاصة النساء ، يجلب حكمتهم المباشرة إلى الواجهة. وكثيرا ما عملت النساء كأول وآخر مستجيب أثناء حالات الطوارئ. يمكن لفهمهم للأحياء المعرضة للخطر والأسر الضعيفة والأفراد تحديد الاحتياجات الحرجة. وبالمثل ، يعرف الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار

السن أي مناطق من بلداتهم أو مدنهم هي الأصعب في التنقل ويجب إدراجهم كمشاركين في تمارين رسم الخرائط.

أحد شركاء WomenStrong الحاصلين على المنح ، جذور الصحة ، في بالاوان ، الفلبين ، مثال على ذلك. وشاركوا في جهود الإغاثة بعد إعصار راي/أوديت الخارق بتدريب العاملين الحكوميين على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وساعدت هذه المعلومات، التي جمعت إلى حد كبير من النساء اللواتي يعتنين بأسرهن، في تحديد احتياجات الأسر المختلفة ومكنت الإمدادات من الذهاب إلى المستفيدين الذين هم في أمس الحاجة إليها: الأسر المعيشية الوحيدة الوالد، أو المسنين، أو أولئك الذين لديهم نساء حوامل أو مرضعات، أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

واستجابة لإعصاري إيتا وأيوتا، يجري حاليا تنفيذ مشروع طارئ يموله البنك الدولي في هندوراس بدعم فني من الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها. يعطي المشروع الأولوية للإدماج ، باستخدام العمليات التشاركية لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة. من خلال التركيز على الشمولية وإشراك الفئات الضعيفة ، يهدف المشروع إلى تحقيق انتعاش شامل يعالج تحدياتها المحددة ويوفر وصولا عادلا إلى فوائد البنية التحتية والخدمات المحسنة.

2. دمج معارف النساء والفئات المستبعدة الأخرى في التأهب لحالات الطوارئ وتخطيط وتصميم الاستجابة

دعوة النساء وأفراد المجتمع المتنوعين للمساهمة في رسم خرائط أصحاب المصلحة وتخطيط المواقع وعمليات صنع القرار. اسأل هؤلاء السكان عما يمكن أن يساعد السكان الضعفاء على الإخلاء بسرعة أو المأوى في مكانهم

، واستخدم الشهادة للمساعدة في تخطيط طرق الإخلاء والملاجئ والعيادات ومراكز الدعم ، لضمان سلامة ورفاهية جميع أفراد المجتمع.

إحدى الاستراتيجيات التي اعتمدتها WomenStrong هي تقديم المنح القائمة على الثقة. يمنح هذا النهج الشركاء حرية استخدام تمويلهم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لمجتمعاتهم ، مما يمكنهم من أن يكونوا سريعين ومرنين وفعالين في تقديم الدعم المنقذ للحياة لمجتمعاتهم.

استجابة للكوارث التي ضربت وسط سولاويزي، إندونيسيا، في عام 2018، أدى مشروع إعادة تأهيل وإعمار سولاويسي الوسطى الذي يموله البنك الدولي إلى إعادة بناء وإعادة بناء شاملة للبنية التحتية والمرافق العامة، وضمان استعادة المناطق المتضررة وتحسينها، مما يعود بالنفع على جميع المواطنين. وأعطت الأولوية للتخطيط الشامل للجنسين من خلال دمج وجهات النظر المهمشة وتمكين المرأة من خلال زيادة الوعي بحقوقها وفرصها. عالج المشروع بفعالية مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تنفيذ تدابير وقائية أثناء عملية إعادة الإعمار.

جذور الموظفين الصحيين والعملاء أثناء جهود التعافي بعد إعصار راي / أوديت. الصورة: جذور الصحة ، 2022

3. إشراك وتثقيف وتعبئة الفئات المهمشة تقليديا بشكل استباقي

يتم إنقاذ العديد من الناجين من الكوارث من قبل جيرانهم. ومن خلال تزويدهم بمنصات رقمية متصلة بوحدات الاستجابة للطوارئ، يمكن تضخيم دورهم. لقد رأينا كيف يمكن لهذه التعبئة أن تشير إلى الاحتياجات العاجلة

وأن تنقل الموارد بكفاءة إلى الأماكن التي تشتد الحاجة إليها. ففي دار السلام، على سبيل المثال، قدم مشروع يموله البنك الدولي الدعم لتشكيل لجان لإدارة الكوارث وتفعيلها. وتقوم اللجان الآن بتنسيق القضايا المتعلقة بالكوارث في مناطقها، بما في ذلك التأهب للفيضانات والاستجابة لها في كل موسم أمطار. من خلال التدريب وبناء القدرات ، يكون لدى أعضاء اللجنة المعرفة الأساسية لإدارة مخاطر الكوارث لتوجيه عملهم.

4. دفع الأشخاص الذين يساهمون في تخطيط DRM

وينبغي تعويض جميع المشاركين عن مساهماتهم. لتوضيح أننا نقدر المعرفة المحلية ونعترف بالدور الأساسي للسكان في إدارة مخاطر الكوارث ، يمكن للحكومات ووكالات الإغاثة وأصحاب المصلحة الآخرين إنشاء حسابات مصرفية رقمية لأولئك المشاركين في تخطيط إدارة مخاطر الكوارث وضمان دفع الجميع مقابل وقتهم وجهودهم بطرق آمنة وخاضعة للمساءلة.

يوفر نموذج الأشغال العامة الرقمية للصندوق العالمي في كينيا نهجا مبتكرا لجمع البيانات الحضرية وتوليدها والتحقق من صحتها ، مما يعزز المرونة الحضرية مع توفير فرص مدرة للدخل ومهارات رقمية جديدة للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

5. وضع النساء والمجتمعات الضعيفة الأخرى في صميم الاستجابة لما بعد الكوارث والتخطيط للمستقبل

يمتد التخطيط الشامل بشكل مثالي إلى ما بعد الكارثة مباشرة – كما تظهر تجربة WomenStrong مع شريكتها Roots of Health بوضوح. يستمر عملهم ، حيث يقومون الآن بإنشاء قاعدة بيانات تستند إلى المسوحات

الأسرية لمساعدة حكومة المقاطعة في التخطيط الشامل لإدارة مخاطر الكوارث والتعافي منها.

وباعتبارهن أعضاء مطلعين في المجتمع المحلي، يجب إشراك النساء والفئات المهمشة الأخرى في مراجعات ما بعد الكوارث حتى يتمكنوا من تقديم ملاحظات إلى الحكومات المحلية والمنظمات الإنسانية وشركاء التنمية. وستكون نتائج التنمية أقوى كلما أشركنا السكان المحليين، الذين لديهم شعور بالملكية في مجتمعاتهم. من خلال إشراك السكان بنشاط في عملية التقييم وإشراكهم من مرحلة التخطيط فصاعدا ، يمكننا إنشاء استجابات أكثر فعالية وكفاءة ورحمة في أحداث الكوارث المستقبلية وبناء مجتمعات أكثر مرونة.

https://blogs.worldbank.org/sustainablecities/5-tips-inclusive-disaster-risk-management-planning

4 – بناء مستقبل مستدام: الإسكان الأخضر الميسور التكلفة في الأسواق الناشئة

توماش تيلما، إيوليو 11, 2023

الإسكان الحكومي منخفض التكلفة في والفيس ، ناميبيا. الصورة: poco_bw من صور لوسيان كومان

لم يكن الطلب على الاستثمار في قطاع الإسكان الميسور التكلفة أكبر من أي وقت مضى. يعيش أكثر من مليار شخص في الأحياء الفقيرة على مستوى العالم – وهو رقم من المتوقع أن يتضاعف بحلول عام 2030 – ويعيش 1.6 مليار آخرين في مساكن دون المستوى. ستحتاج إلى بناء المزيد

من المساكن من الآن وحتى عام 2050 أكثر مما تم بناؤه في السنوات ال 6000 الماضية!

يتجاوز التحدي أعمال الطوب والملاط المتمثلة في بناء ما يكفي من المساكن – وهي مهمة هائلة في حد ذاتها – ولكنه يتطلب حلولا مبتكرة تعمل على توسيع نطاق الوصول إلى منازل خضراء ومرنة وبأسعار معقولة على نطاق واسع.

وفي حين أن السياسة العامة ستلعب دورا حاسما، فإن الفجوة التمويلية المقدرة بنحو 16 تريليون دولار لا يمكن سدها دون مشاركة كبيرة من القطاع الخاص. وسوف يتطلب تسخير مثل هذه الموارد إقناع القطاع الخاص بأن الإسكان الأخضر الميسور التكلفة أمر ممكن ومربح. لحسن الحظ ، يتحرك المجال بسرعة.

وعلى جانب العرض، يقدم التركيز المتزايد على الإسكان الأخضر فرصة للتفكير في الإسكان باعتباره "منفعة عامة عالمية" وهو أمر يفيد الجميع في كل مكان. ومن خلال هذه العدسة، يمكن لصناع السياسات تشجيع المطورين على البناء الأخضر من خلال توفير إعانات الإسكان الأخضر في الأسواق الناشئة حيث يشكل سوء البناء مساهما رئيسيا في انبعاثات الكربون. وفي كولومبيا، حيث تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الشركاء لتوسيع نطاق التمويل الأخضر، قدمت الحكومة حوافز ضريبية لتشجيع المباني الخضراء والإسكان الميسور التكلفة. وفي الوقت نفسه ، كانت الهند رائدة في إطلاق تمويل الإسكان للسكان ذوي الدخل المنخفض وزيادة عدد المنازل الخضراء ذات الأسعار المعقولة.

يعمل المصممون مع الممولين على تقنيات رائدة للتعديل التحديثي وإجراء تحسينات تدريجية على الهياكل القائمة. يعمل رواد الأعمال على تعطيل سوق الإسكان من خلال المنازل ذات الأسعار المعقولة الذكية مناخيا والتي تظهر الجدوى التجارية لتصميم المساحات الخضراء للسكان ذوي الدخل المنخفض. وبالمثل، فإن شهادة EDGE التي حصلت عليها مؤسسة التمويل الدولية تطلق العنان للاستثمار المالي من خلال تمكين المطورين من توسيع نطاق المباني الموفرة للموارد وتحديد الاستراتيجيات الأكثر فعالية من حيث التكلفة للحد من استخدام الطاقة بسرعة.

وبالمثل، تمهد الشراكات بين القطاعين العام والخاص الطريق أمام المطورين التجاريين لبناء مساكن أكثر جودة بأسعار معقولة – مثل المشاريع التي تقودها مؤسسة التمويل الدولية في كوت ديفوار وبابوا غينيا الجديدة. من خلال المساعدة في التغلب على الاختناقات البيروقراطية وتسريع الجداول الزمنية للمستثمرين والمطورين التجاريين ، تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص حلقة وصل حاسمة في توسيع الإسكان الأخضر الميسور التكلفة.

على جانب الطلب ، تمكن تقنيات مثل blockchain ، والأموال المتنقلة، والتعلم الآلي ، و PropTechs البنوك والمقرضين الآخرين من تقييم الجدارة الائتمانية بطرق جديدة وأكثر كفاءة ، وفتح الأبواب أمام العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وتوسيع مجموعة المستهلكين المحتملين بشكل كبير.

هذا النوع من التمويل الشامل ضروري للنساء في البلدان النامية على وجه الخصوص، حيث أنهن يشكلن نصف السكان ولكن جزءا صغيرا فقط من مالكي المنازل ويعملن إلى حد كبير في القطاعات غير الرسمية، مما يجعلهن في وضع غير موات عندما يتعلق الأمر بالحصول على التمويل.

ويتعلم مقرضو الرهن العقاري من تجارب بعض المؤسسات المالية التي توصلت إلى كيفية استخدام نماذج بديلة لتسجيل الائتمان وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس لتكييف منتجاتها وخدماتها مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء وغير الرسمية. يمكن الآن تطبيق عملية استغرقت سنوات عديدة لتتكشف على قطاع الإسكان. توفر برامج الإيجار المنتهي بالتملك، وهي منطقة آخذة في التوسع لمؤسسة التمويل الدولية، طريقا لملكية المنازل لأولئك الذين يمكنهم دفع الإيجار ولكنهم يفتقرون إلى تاريخ المدخرات والائتمان اللازم للدفعة الأولى وطلب الرهن العقاري.

وعلى هذه الخلفية، اجتمع خبراء من مختلف أنحاء سلسلة قيمة الإسكان مؤخرا لحضور المؤتمر العالمي التاسع للإسكان الميسور التكلفة، الذي استضافته مجموعة البنك الدولي. وكما أوضح المشاركون في المؤتمر، فإن الأزمة سوف تتطلب التعاون بين الحكومات، والممولين، والمطورين، من بين أصحاب المصلحة الآخرين من القطاعين العام والخاص. مؤسسة التمويل الدولية هي المستثمر الدولي الرائد في تمويل الإسكان في الأسواق الناشئة. نحن نعمل على العديد من المبادرات المذكورة أعلاه ، ونشارك على مستوى السوق ونقدم التمويل التحفيزي والخدمات الاستشارية ، مما يضمن حصول المزيد من الناس على سكن آمن ومستدام وبأسعار معقولة.

https://blogs.worldbank.org/psd/building-sustainable-future-affordable-green-housing-emerging-markets

5 – لماذا يعتبر العمل المناخي أمرا بالغ الأهمية للحد من الفقر وما يعنيه بالنسبة للمفاضلات بين السياسات

لويس فيليبي لوبيز كالفا، إيوليو 11, 2023

الصورة: كيرت كارنيمارك / البنك الدولي

الحد من الفقر وتغير المناخ مرتبطان ارتباطا وثيقا

يتطلب انتشال الناس من الفقر مساعدة الأسر على اكتساب واستخدام رأس المال – المالي والمادي والبشري والاجتماعي والطبيعي – وضمان حصولهم على عائد جيد منه.

غالبا ما تعمل الأسر الفقيرة في سبل العيش التي تعتمد على استخدام رأس المال الطبيعي ، مثل الزراعة أو الرعي أو صيد الأسماك.

سيكون لتغير المناخ والزيادة في درجات الحرارة والأمطار الشديدة والعواصف التي يجلبها تأثير كبير على قدرة الفقراء على كسب الدخل.

لسوء الحظ ، من المتوقع أن يكون لهذه التغييرات تأثير أكبر في الأماكن التي يوجد فيها المزيد من الفقر.

ليس هذا هو السبب الوحيد الذي يجعل تغير المناخ يمثل تحديا خاصا للأسر الفقيرة.

كما أن الافتقار إلى رأس المال الذي يصاحب الحياة في فقر يجعل المخاطر أكثر تكلفة. يعيش الفقراء في منازل محمية بشدة من الظروف الجوية القاسية. غالبا ما يعيشون في مواقع نائية ، حيث من المرجح أن تتأثر أسعار السلع بأحداث الطقس المحلية. ومن المرجح أن يكافحوا من أجل إدارة الخسائر في الدخل أو الأصول من خلال المدخرات أو الحصول على الائتمان أو التأمين. هم أكثر عرضة للاحتفاظ بالأصول المادية التي يمكن

أن تتعرض لأضرار مناخية من الأصول المالية. هم أقل عرضة للتغطية من قبل التأمين الاجتماعي. في الواقع ، يتعاملون مع الصدمات في كثير من الحالات عن طريق استنفاد مخزون الأصول القليلة التي يمتلكونها ، مما يحول الصدمات المؤقتة إلى خسائر دائمة.

"الخطر والتعرض والضعف" – إطار للمساعدة في تحديد إجراءات السياسة الرئيسية

ويوضح موجز السياسات الجديد الذي أعدناه الأسباب التي تجعل الحد من تأثير تغير المناخ على الأسر الفقيرة والضعيفة أمرا ضروريا للتعجيل بالحد من الفقر. ويتطلب ذلك سياسات تحد من المخاطر وتحد من التعرض وتقلل إلى أدنى حد من الضعف، على النحو المبين في الإطار المستخدم لفهم الآثار المادية لتغير المناخ (الشكل 1).

الشكل 1: فهم الآثار المناخية: إطار المخاطر والتعرض والقابلية للتأثر

صورة

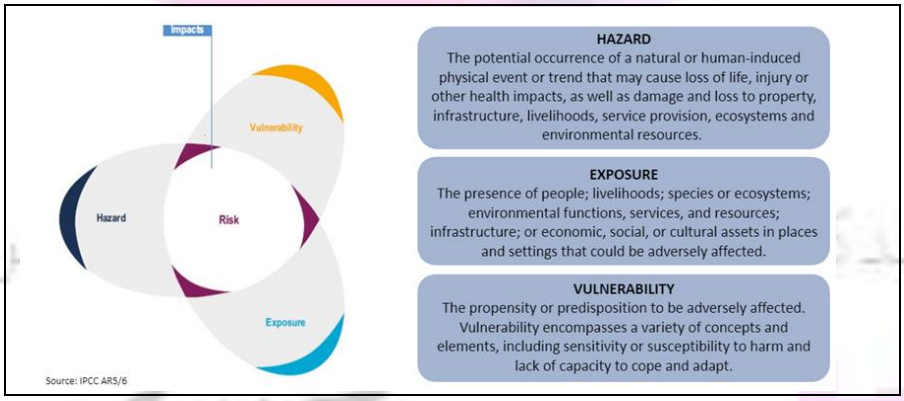

يمكن تغيير التوزيع الاحتمالي للمخاطر من خلال سياسات خفض الانبعاثات مثل ضرائب الكربون ، أو المبادرات التي تحدث تغييرات فورية في الظروف الجوية المحلية مثل زيادة الغطاء الشجري.

يمكن تغيير التعرض من خلال السياسات التي تضمن للناس ، بما في ذلك الوافدون الجدد إلى المدن ، الاستقرار في أماكن أكثر أمانا.

وتتراوح السياسات التي تغير تعرض الأسرة للمخاطر من الجهود التي تركز على التكيف – مثل تشجيع استثمارات الأسر في إدارة المياه وجودة التربة، أو في مساكن ذات نوعية أفضل – إلى زيادة رأس مال الأسر الفقيرة بشكل أعم، مما يسمح لها بالتعامل بشكل أفضل مع الصدمات المناخية أو كسب المزيد من الدخل من الأنشطة الأقل تأثرا بالمخاطر.

على سبيل المثال، زيادة جودة التعليم، وتحسين الطرق التي تربطهم بالأسواق، أو الشمول المالي.

غالبا ما تنطوي إجراءات السياسات التي تستهدف الفقر والمناخ على مقايضات عبر الزمن والناس

وفي حين أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات في جميع هذه المجالات، فإننا نوضح في الموجز أن هناك بعض المفاضلات الهامة التي يجب ملاحظتها لكل مجال من مجالات السياسة العامة هذه مع الآثار الرئيسية على كيفية تحديد أولوياتها. هذه مقايضات عبر الزمن وعبر الأشخاص في وقت واحد.

للمساعدة في التفكير في هذه المقايضات، يمكن أن يكون المخطط الموضح في الشكل 2 مفيدا. يوضح المخطط كيف يمكن للسياسة أن تؤثر على الرفاهية من خلال تغيير التوزيع الاحتمالي للمخاطر ، أو تعرض الأسرة وضعفها لهذا الخطر (المسمى في الشكل على أنه مجرد ضعف لسهولة العرض). بالإضافة إلى التأثير على الرفاهية بهذه الطريقة ، فإن السياسة لها أيضا تكلفة عند تنفيذها. ومع ذلك ، يمكن أن تكون هذه التكلفة الصافية

إيجابية إذا كانت السياسة تجلب أيضا فوائد (منفصلة عن التأثيرات على المخاطر أو التعرض أو الضعف المشار إليها بالفعل).

السياسة لها تأثير على المدى القريب ، المسمى في الشكل كما هو الحال اليوم. ولكن أيضا على المدى الطويل ، المسمى في الشكل غدا. سيأخذ التأثير العام على الرفاهية كلا الأمرين في الاعتبار. ومع ذلك ، يتم خصم الفوائد المستقبلية عندما يتم تقييمها اليوم.

الأهم من ذلك ، أن تقييم أي سياسة سيكون مختلفا باختلاف الأشخاص ، ولا يمكن افتراض أن التأثيرات على المخاطر أو الضعف أو التكلفة موحدة عبر السكان. يعتمد تقييم اليوم مقابل الغد إلى حد كبير على المتغيرات الخاصة بظروف الفرد. يجب أن يأخذ تأثير السياسة على الرفاهية ذلك في الاعتبار.

الشكل 2: فهم آثار سياسة المناخ على الرفاهية

صورة

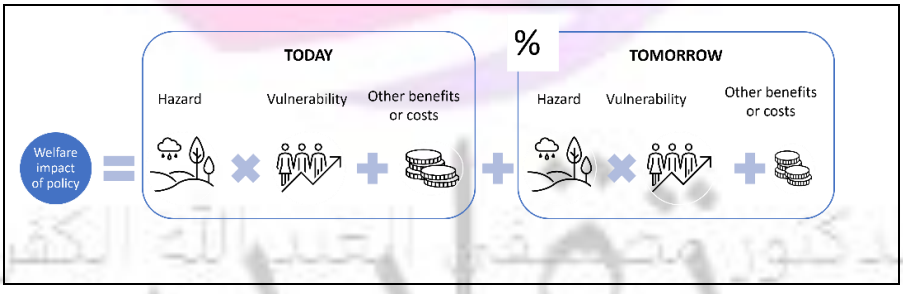

تحديد أولويات سياسات الحد من الفقر والعمل المناخي

ومع أخذ هذا الإطار في الاعتبار، تبرز أربع نقاط رئيسية لتحديد أولويات السياسات:

إعطاء الأولوية بقوة لتحقيق مكاسب ثلاثية للفقراء: السياسات ذات العوائد الإيجابية اليوم التي تقلل من الضعف وتؤثر بشكل إيجابي على المخاطر

المستقبلية. وسياسات "الفوز الثلاثي" هذه موجودة. على سبيل المثال ، تحقق الاستثمارات لتحسين جودة التربة مكاسب في الإنتاجية الزراعية وتقلل أيضا من تأثير قلة الأمطار حيث تكون التربة المستعادة أكثر قدرة على الاحتفاظ بالرطوبة. وينبغي إعطاء الأولوية القوية لهذه السياسات، لا سيما عندما تفيد أشد الناس فقرا. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في تحديد السياسات التي تفعل ذلك عبر السياقات. ومع ذلك ، في كثير من الحالات هناك مقايضات نتناولها في النقاط التالية.

إعطاء الأولوية لسياسات التنمية التي تحد من الضعف: العديد من السياسات التي تزيد من قدرة الأسر على كسب الدخل تقلل أيضا من تأثير الأحداث المتطرفة على الرفاهية. فعلى سبيل المثال، تحفز الأموال المتنقلة التنمية، ولكنها تسمح أيضا للأسر بتلقي التحويلات أو التحويلات المالية عند وقوع أزمة. وبالمثل، فإن تحسين الوصول إلى الطرق البرية في المناطق النائية يجلب التنمية ولكنه يقلل أيضا من تأثير الجفاف المحلي على أسعار الأغذية المحلية. وبدون اتخاذ إجراءات للحد من محتوى الكربون في السلع والطاقة في بلد ما، يمكن لهذه السياسات أن تزيد من الانبعاثات، كما قد تفعل العديد من السياسات المعززة للنمو. ستكون هناك حاجة إلى إجراءات مناخية متناسبة.

موازنة المقايضات بين الأجيال للفقراء: في حين أن بعض السياسات التي تركز على تغيير التوزيع الاحتمالي للمخاطر يمكن أن يكون لها فوائد فورية تماما، فإن العديد منها سيكون له تكلفة اليوم وفوائد أخرى في المستقبل، مما يمثل مقايضة. ويترتب على ذلك أثران: (أ) ينبغي تحقيق تخفيضات في المخاطر بأقل تكلفة على الفقراء؛ و (ب) ينبغي تحقيق الحد من المخاطر

بأقل تكلفة على الفقراء. '2' حيثما تكون التكاليف التي يتحملها الفقراء أمرا لا مفر منه، ينبغي تعويضها بأدوات فعالة تعالج المقايضة الزمنية.

الآثار العابرة للحدود: تسبب الاستهلاك المفرط للكربون في البلدان ذات الدخل المرتفع في المشكلة التي نواجهها بشكل جماعي اليوم. وتنطوي السياسات في البلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، التي يدفعها الناس في تلك البلدان، على إمكانية تحقيق فوائد للفقراء الذين يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال التأثير إيجابيا على توزيع المخاطر التي يواجهونها. ويشكل الإنصاف في تمويل التدخلات المتصلة بالمناخ شرطا أساسيا لنجاحها.

الفقر وتغير المناخ هما من أكثر القضايا إلحاحا في عصرنا. وهي تتطلب اهتماما عاجلا وإجراءات سياسية جريئة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وكما رأينا هنا ، فهي ليست قضايا معزولة. والواقع أن الفقر والمناخ مرتبطان ارتباطا وثيقا. وللسياسات الرامية إلى معالجة إحداهما آثار واضحة على الأخرى. وإذا فكرنا مليا في هذه الروابط وما تنطوي عليه بالنسبة للمفاضلات أو أوجه التكامل المحتملة في مجال السياسات، فبوسعنا أن ننجح في إحراز تقدم مستدام وقابل للتطوير على كل من الأجندتين.

https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/why-climate-action-critical-reducing-poverty-and-what-it-means-policy-tradeoffs

ثانياً – الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 – World Bank Names 15 Leading CEOs and Chairs to Join the Private Sector Investment Lab

LONDON, July 10 2023 – The World Bank today announced the 15 Chief Executive Officers and Chairs who will make up the Private Sector Investment Lab. The founding members comprise a core group charged with developing solutions to address the barriers to private sector investment in emerging markets. The quality of their individual – and combined – expertise, leadership, and success in business and finance underscores the growing momentum, and level of commitment, for public and private collaboration to address global challenges and urgently scale development solutions.

Drawing on the experience of the 15 Chief Executive Officers and Chairs that comprise the Lab's core membership – including leaders from AXA, BlackRock, HSBC, Macquarie, Mitsubishi UFJ Financial Group, Ninety One, Ping An Group, Royal Philips, Standard Bank, Standard Chartered, Sustainable Energy for All, Tata Sons, Temasek and Three Cairns Group – the Lab will build on the World Bank's current work to address existing barriers and develop solutions which support private sector investment in emerging markets.

Announced last month, the Lab will identify and focus on specific approaches that can be implemented and scaled by the

World Bank to mobilize capital more effectively, with the ultimate goal of crowding in greater levels of private finance. This includes ideas for improved financing structures, ways to better align the World Bank with the needs and speed of private finance, approaches to balancing and allocating risks across investors, and reimagine new partnerships. The Lab will begin work in the coming weeks, initially focusing on scaling transition finance in renewable energy and energy infrastructure.

Co-Chaired by Mark Carney, UN Special Envoy on Climate Action and Finance and Co-Chair of GFANZ, and Shriti Vadera, Chair of Prudential plc, the Lab will meet regularly and report directly to the World Bank Group President Ajay Banga and World Bank Group leadership.

Leadership & Co-Chairs: Ajay Banga, World Bank President: "The World Bank is on a mission to create a world free of poverty – but on a livable planet. Achieving this vision demands that we build a better bank, but also reimagine partnerships and pull in the private sector to confront – and beat – intertwined development challenges like poverty, climate, and fragility. The business leaders who are lending their time, talents, and expertise to this work are a crucial piece of the puzzle, and I am beyond grateful to have them onboard. Results won't come overnight, but if successful this group has the potential to unlock significant investment that will deliver jobs and better quality of life for people living throughout the Global South – the surest way to drive a nail into the coffin of poverty."

Shriti Vadera, Chair of Prudential plc: “I look forward to working with Ajay Banga and his leadership team, and Mark Carney and our fellow Lab members on the critical priority of how the World Bank can leverage and crowd in greater levels of private finance that will not otherwise be available for global public goods like climate transition, growth and poverty reduction. Every action and every penny from every actor counts, and we should prioritise the solutions and actions that are scalable, speedy, and replicable. Our focus will be on delivery and implementation to try and have a real impact on the ground.”

Mark Carney, UN Special Envoy on Climate Action and Finance and Co-Chair of GFANZ: “In order to address global challenges like climate change and poverty, we need new ways for the public and private sectors to work together to catalyze investment at speed and scale – particularly in developing countries. Through the Private Sector Investment Lab, the World Bank and private finance will partner closely to develop, test, implement and ultimately scale financing structures and approaches that can most effectively mobilize private capital. I look forward to working with Ajay, Shriti, and the Lab's members to deliver on this critical mission with urgency."

Founding Members: Thomas Buberl, CEO, AXA: “Enabling an effective and fair transition is one of our generation’s greatest challenges. AXA is already active in financing transition projects in emerging countries and we are delighted to join the Private sector Investment Lab to work with other players as well as the World

Bank to better catalyze private capital for transition finance in these markets."

Larry Fink, CEO, BlackRock: "I have spoken for some time now about how reimagining the role of the multilateral development institutions could support an acceleration of investment into emerging markets. I applaud Ajay and his team at the World Bank for their initiative and leadership on this front today, and I am honored to be asked to lend my support to this work through my participation in the Private Sector Investment Lab."

Noel Quinn, Group CEO, HSBC Holdings Plc: "A number of financial institutions like HSBC are already developing innovative financing models in the sectors and regions that are critical and challenging to transform in order to reach net zero in time. We need to both scale up these models and develop new ones to accelerate progress. The Private Sector Investment Lab provides an important focal point for collaboration and the sharing of knowledge between financial institutions on this important topic."

Shemara Wikramanayake, CEO, Macquarie: "Harnessing the large global pools of private sector capital is key to driving better outcomes for emerging markets. The World Bank and other MDBs have a critical role to play in catalysing this capital, including through structures to allocate and manage early-stage risks. Macquarie is delighted to work with this group to support the Private Sector Investment Lab to implement and scale these solutions, starting with a focus on transition finance."

Hironori Kamezawa, CEO, Mitsubishi UFJ Financial Group: "As an Asia-headquartered financial institution with an extensive footprint in emerging economies, MUFG is excited to be part of the Private Sector Investment Lab. The collaboration between the public and private finance is critical in mobilizing transition finance, especially in emerging markets. This initiative provides an excellent platform to work in collaboration to address the investment gap for the global common good."

Hendrik du Toit, CEO, Ninety One: "We welcome this initiative and are grateful to be participating because it is vital for public and private finance jointly to address these challenges."

Jessica Tan, Co-CEO, Ping An Group: "We are delighted and honoured to join the World Bank Private Sector Investment Lab. At Ping An in our 35 years, we have a long history of direct investment and commitment to supporting rural revitalization and development as well as education welfare, our Community Support Program in China. We continue to support green finance, financial inclusion and help communities manage climate related sustainability issues. We believe the private sector can make a tangible difference helping progress towards climate goals, manage the risks of climate change and tackle poverty."

Feike Sijbesma, Chairman, Royal Philips and Co-Chair, Global Climate Adaptation Centers: "Business cannot be successful in a world that fails. We have a responsibility to contribute to the development work of the World Bank."

Sim Tshabalala, CEO, Standard Bank: "Attracting a lot more private investment to emerging markets would significantly accelerate inclusive human development and the just transition towards a low–carbon economy. The Private Sector Investment Lab is asking precisely the right questions about how the private sector and development finance institutions should work together. I am honoured to join this discussion on behalf of Standard Bank."

Bill Winters, Group Chief Executive of Standard Chartered: "Standard Chartered has extensive experience in collaborating with the World Bank to finance sustainable projects in emerging markets across Asia, Africa and the Middle East. As the need to mobilise private capital to close the climate investment gap reaches a critical juncture, we're committed to providing our longstanding market expertise to the Private Sector Investment Lab, to encourage innovation, and act as a catalyst for credible progress in private and blended finance."

Damilola Ogunbiyi, CEO, Sustainable Energy for All: "The multiple ongoing global crises affect developing countries around the world disproportionally. Despite already having the solutions to scale up renewable energy–based solutions to deliver development and climate progress, finance needs to be unlocked at scale in developing countries and underserved sectors. This Lab offers us the opportunity to work together to design the solutions that will speed up an inclusive global energy transition."

N. Chandrasekaran, Chairman, Tata Sons: "Needless to say, financing for climate change remains the most important challenge

that needs to be addressed. Given the long term nature of these investments and the risks involved, setting up of the Private Sector Investment Lab, to find innovative ways for attracting private capital to partner with public investment, is an important global initiative. I am pleased to be included in the initiative and looking forward to contributing and developing solutions."

Dilhan Pillay Sandrasegara, Executive Director and CEO, Temasek: "Many emerging economies, especially in Asia, find it challenging to adopt sustainable solutions because of fiscal constraints, limited access to private capital, and marginal bankability for many of their transition projects. Transition financing is key to bridging these gaps, and initiatives like the Private Sector Investment Lab are a crucial step in mobilising capital to accelerate the development and scaling of viable pathways towards net zero. I look forward to working closely with my fellow founding members of the Lab, bringing together public and private sector collaboration, to ensure that our impact is amplified."

Mark Gallogly, Co–Founder and Managing Principal, Three Cairns Group: "A dramatic increase in climate finance is needed, especially in emerging economies. Three Cairns has focused on this need through initiatives like Allied Climate Partners. We are honored to join The Private Sector Investment Lab and work with the World Bank and leading institutions to help generate, test, and scale solutions that can become commensurate to this crisis."

https://www.worldbank.org/en/news/press–release/2023/07/10/ceos–and–chairs–to–join–private–sector–investment–lab

7 – 5 tips for inclusive disaster–risk management planning

ZOE ELENA TROHANIS

SUSAN BLAUSTEIN, |JULY 11, 2023

Flooded skate park and soccer field in Sao Paulo state, Brazil,

The recent floodings in Malawi and Pakistan, earthquakes in Türkiye and Syria, and Typhoon Mocha in Myanmar are painful reminders of nature's wrath. By including women, persons with disabilities, the elderly, Indigenous Peoples, and other marginalized groups as active participants in building resilience to climate change and natural hazards, we tap into their unique, often overlooked knowledge, fostering resilience. These people who have often been excluded from disaster risk reduction activities can share their untapped knowledge with frontline responders in ways that can save lives and livelihoods.

Drawing upon the diverse experiences of WomenStrong, a small nonprofit, and the World Bank's Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR), below are five tips for governments and development experts on how to strengthen inclusiveness in disaster risk management planning.

1. Recognize the expertise of the local community

Involving locals, particularly women, brings their firsthand wisdom to the fore. Women have often served as first and last responders during emergencies. Their understanding of at–risk neighborhoods, vulnerable households, and individuals can identify critical needs. Similarly, people living with disabilities and the

elderly know which areas of their towns or cities are the toughest to navigate and should be enlisted as participants in mapping exercises.

One of WomenStrong's grantee partners, Roots of Health, in Palawan, Philippines, exemplifies this. They participated in the relief efforts after Super Typhoon Rai/Odette by training government workers in conducting household surveys. The information, gathered largely from women looking after their households, helped map different families' needs and enabled supplies to go to the recipients who most needed them: single-parent households, the elderly, those with pregnant or lactating women, or people with disabilities.

In response to hurricanes Eta and Iota, a World Bank-financed emergency project is currently being implemented in Honduras with technical support from GFDRR. The project prioritizes inclusion, using participatory processes to address the needs of vulnerable groups. By focusing on inclusivity and engaging vulnerable groups, the project aims to bring about a comprehensive recovery that addresses their specific challenges and provides equitable access to the benefits of improved infrastructure and services.

2. Integrate the knowledge of women and other excluded groups in emergency preparedness and response planning and design

Invite women and diverse community members to contribute to stakeholder mapping, site planning, and decision-making processes . Ask these residents what would help vulnerable

populations evacuate quickly or shelter in place, and use the testimony to help plan evacuation routes, shelters, clinics, and support centers, to ensure the safety and well–being of all community members.

One strategy that WomenStrong has adopted is trust–based grantmaking. This approach gives partners the freedom to use their funding to attend to their communities' most pressing needs, enabling them to be fleet, flexible, and effective in providing lifesaving support to their communities.

In response to the disasters that struck Central Sulawesi, Indonesia, in 2018, the World Bank–financed Central Sulawesi Rehabilitation and Reconstruction Project has led to the comprehensive rebuilding and reconstruction of infrastructure and public facilities, ensuring that the affected areas were restored and improved, benefiting all citizens. It prioritized gender–inclusive planning by integrating marginalized perspectives and empowering women through increased awareness of their rights and opportunities. The project effectively addressed the risks of gender–based violence (GBV) by implementing prevention measures during the reconstruction process.

Roots of Health staff and clients during the recovery effort after Typhoon Rai/Odette. Photo: Roots of Health, 2022

3. Proactively engage, educate, and mobilize traditionally marginalized groups

Many disaster survivors are rescued by their neighbors. By providing them with digital platforms connected to emergency-response units, their role can be amplified. We've seen how this mobilization can signal urgent needs and efficiently move resources to the places where they are most needed. For example, in Dar Es Salaam, a World Bank-financed project has supported the formation and activation of Disaster Management Committees. The committees now coordinate disaster-related issues in their areas, including flood preparedness and response every rainy season. Through training and capacity building, committee members have the basic knowledge of disaster risk management to guide their work.

4. Pay people who contribute to DRM planning

All participants should be compensated for their contributions. To make clear that we value local knowledge and acknowledge residents' essential role in disaster-risk management, governments, relief agencies, and other stakeholders can set up digital bank accounts for those participating in DRM planning and ensure that everyone is paid for their time and efforts in safe and accountable ways.

GFDRR's digital public works model in Kenya provides an innovative approach to urban data collection, generation, and validation, bolstering urban resilience while offering income-generating opportunities and new digital skills for youths, women, and persons with disabilities.

5. Put women and other vulnerable communities at the center of post–disaster response and future planning

Inclusive planning ideally extends beyond the immediate aftermath of a disaster —as WomenStrong's experience with its partner Roots of Health clearly shows. Their work continues, as they are now establishing a database based on household surveys to assist their provincial government with inclusive DRM planning and recovery.

As knowledgeable community members, women and other marginalized groups must be included in post–disaster reviews so they can give feedback to local governments, humanitarian organizations, and development partners. Development results will be stronger the more we involve local people, who have a sense of ownership in their communities. By actively involving residents in the evaluation process and including them from the planning stage onward, we can create more effective, efficient, and compassionate responses in future disaster events and build more resilient communities.

https://blogs.worldbank.org/sustainablecities/5–tips–inclusive–disaster–risk–management–planning

8 – Building a sustainable future: Affordable green housing in emerging markets

TOMASZ TELMA, |JULY 11, 2023

Government low cost housing in Walvis, Namibia. Photo: poco_bw from Lucian Coman's Images

The demand for investment in the affordable housing sector has never been greater. More than one billion people live in slums globally – a figure that is expected to double by 2030 – and another 1.6 billion live in sub–standard housing. More housing will need to be built between now and 2050 than has been built in the last 6,000 years! The challenge goes beyond the bricks and mortar business of simply building enough housing – a formidable task on its own – but requires innovative solutions that expand access to green, resilient, and affordable homes, at scale.

While public policy will play a crucial role, the estimated $16 trillion financing gap cannot be met without significant private sector participation. Harnessing such resources will require persuading the private sector that green, affordable housing is both possible and profitable. Fortunately, the field is moving rapidly.

On the supply side, the heightened focus on green housing presents an opportunity to think about housing as a “global public good” – something that benefits everyone, everywhere. Through this lens, policymakers can encourage developers to build green by providing green housing subsidies in emerging markets where poor

construction is a major contributor to carbon emissions. In Colombia, where IFC is working with partners to scale up green financing, the government has introduced tax incentives to encourage green building and affordable housing. India, meanwhile, has been a leader in unlocking housing finance for low-income populations and increasing the number of green, affordable homes. Designers are working with financiers on pioneering techniques to retrofit and make incremental improvements to existing structures. Entrepreneurs are disrupting the housing market with climate-smart affordable homes that demonstrate the commercial viability of designing green for low-income populations. Similarly, IFC's EDGE certification is unlocking financial investment by enabling developers to scale up resource-efficient buildings and quickly identify the most cost-effective strategies to reduce energy use.

Public private partnerships are likewise paving the way for commercial developers to build more quality affordable housing – such as IFC-led projects in Côte d'Ivoire and Papua New Guinea. By helping to navigate bureaucratic bottlenecks and accelerate timelines for investors and commercial developers, PPPs are a critical link in expanding green, affordable housing.

On the demand side, technologies such as blockchain, mobile money, machine learning, and PropTechs are enabling banks and other lenders to assess creditworthiness in new and more efficient ways, opening doors for those employed in the informal economy and vastly expanding the pool of potential consumers.

This sort of inclusive financing is essential for women in developing countries in particular, as they comprise half of the population but only a small fraction of homeowners and largely work in informal sectors, leaving them at a disadvantage when it comes to accessing finance. Mortgage lenders are learning from the experiences of some financial institutions that figured out how to use alternative credit scoring models and gender-disaggregated data to tailor their products and services for women-owned and informal SMEs. A process that took many years to unfold can now be applied to the housing sector. Rent-to-Own schemes, an expanding area for IFC, provide a pathway to homeownership for those who can pay rent but lack the savings and credit history necessary for a down payment and mortgage application.

Against this backdrop, experts from across the entire housing value chain convened recently for the 9th Global Affordable Housing Conference, hosted by the World Bank Group. As participants at the conference made clear, the crisis will require collaboration across governments, financiers, and developers, among other stakeholders from the public and private sectors. IFC is the leading international investor in housing finance in emerging markets. We work on many of the above initiatives, engaging at the market level and providing catalytic financing and advisory services, ensuring more people have access to safe, sustainable, and affordable housing.

https://blogs.worldbank.org/psd/building-sustainable-future-affordable-green-housing-emerging-markets

9 – Why climate action is critical to reducing poverty and what it means for policy tradeoffs

LUIS FELIPE LÓPEZ–CALVA, |JULY 11, 2023

Poverty reduction and climate change are intricately linked

Lifting people out of poverty requires helping households to acquire and use capital–– financial, physical, human, social, and natural—and ensuring that they earn a good return from it.

Poor households are often engaged in livelihoods that rely on the use of natural capital, such as farming, pastoralism, or fishing.

Climate change, and the increase in temperature, rainfall extremes and storms that it brings will have a big impact on the ability of poor people to earn incomes.

Unfortunately, these changes are projected to have a bigger impact in places where there is more poverty.

This is not the only reason why climate change is particularly challenging for poor households.

The lack of capital that accompanies life in poverty also makes hazards more costly. Poor people live in houses that are badly protected from weather extremes. They often live in remote locations, where the prices of the goods are more likely to be impacted by local weather events. They are more likely to struggle to manage losses to income or assets through savings, access to credit or insurance. They are more likely to hold physical assets that can experience climate damages that financial assets. They are less likely to be covered by social insurance. Actually, they cope with shocks in many cases by depleting the stock of the few

assets they hold, which turns temporary shocks into permanent losses.

"Hazard, exposure, and vulnerability" – a framework to help identify key policy actions

Our new policy brief sets out why reducing the impact of climate change on poor and vulnerable households is essential to hastening poverty reduction. This requires policies that reduce hazards, limit exposure and minimize vulnerability, as outlined in the framework that is used to understand the physical impacts of climate change (Figure 1).

Figure 1: Understanding climate impacts: The hazard, exposure, vulnerability framework

Image

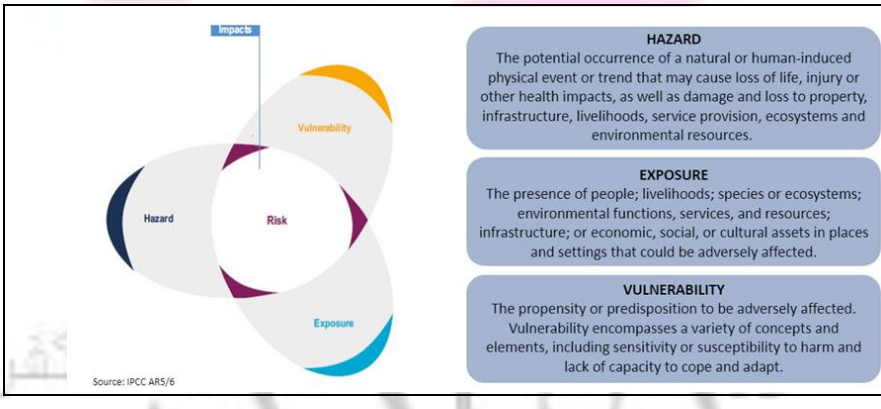

The probability distribution of hazards can be altered through emission reduction policies such as carbon taxes, or initiatives that bring more immediate changes in local weather conditions such as increasing tree cover.

Exposure can be altered through policies that ensure people, including newcomers to cities, can settle in safer places.

Policies that change a household's vulnerability to hazards range from efforts focused on adaptation– such as encouraging household investments in water management and soil quality, or in better-quality housing– to more generally increasing the capital of poor households, allowing them to better cope with climate shocks or earn more income from activities impacted less by hazards.

For example, increased quality education, better roads that connect them to markets, or financial inclusion.

Policy actions targeting both poverty and climate often involve trade-offs across time and people

While action in all of these areas is needed, we outline in the brief that there are some important tradeoffs to note for each of these policy areas with key implications for how they are prioritized. These are trade-offs both across time and across people at one point in time.

To help consider these trade-offs, the schema in Figure 2 can be helpful. The schema shows how a policy can impact welfare by altering the probability distribution of hazards, or a household's exposure and vulnerability to that hazard (labeled in the figure as simply vulnerability for ease of exposition). In addition to impacting welfare in this way, a policy also has a cost when it is implemented. However, this net cost could be positive if a policy also brings benefits (separate to the impacts on hazard, exposure, or vulnerability already indicated).

A policy has an impact in the near term, labeled in the figure as today. But also in the longer term, labeled in the figure as tomorrow. The overall welfare impact will take both of these into account. However, future benefits are discounted when they are valued today.

Importantly, the valuation of any policy will be different for different people, and it cannot be assumed that the impacts on hazards, vulnerability or cost are uniform across a population. The valuation of today versus tomorrow depends to a large extent on variables specific to an individual's circumstances. The welfare impact of a policy needs to take that into account.

Figure 2: Understanding the welfare impacts of climate policy

Image

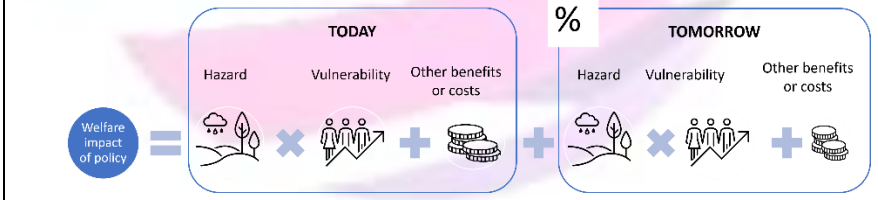

Prioritizing policies for poverty reduction and climate action

With this framework in mind, four key points emerge for policy prioritization:

Strongly prioritize triple wins for the poor: policies with positive returns today that reduce vulnerability and positively impact future hazards. Such “triple win” policies do exist. For example, investments to improve soil quality bring agricultural productivity gains and also reduce the impact of from lack of rain as restored

soils are better able to retain moisture. These policies should be strongly prioritized, particularly when they benefit the poorest. Further investment in identifying policies that do this across contexts is needed. However, in many cases there are tradeoffs which we address in the following points.

Prioritize development policies that reduce vulnerability: Many policies that increase the ability of households to earn income also reduce the impact of extreme events on welfare. For example, mobile money spurs development but also allows households to receive transfers or remittances when a crisis strikes. Similarly, improved road access in remote areas brings development but also reduces the impact of local droughts on local food prices. Without actions to reduce the carbon content of goods and energy in a country, these policies can increase emissions, as many growth-enhancing policies would. Commensurate climate actions will be needed.

Balance cross-generational trade-offs for poor people: While some policies that are focused on altering the probability distribution of hazards can have quite immediate benefits, many will have a cost today and benefits further in the future, representing a tradeoff. This has two implications: (i) reductions in hazards should be achieved with policies that have the least cost on poor people; (ii) where costs on poor people are unavoidable, they should be compensated with effective instruments that address the intertemporal trade-off.

Cross-border implications: Overconsumption of carbon in high income countries has caused the problem we collectively face today. Policies in high and upper-middle income countries, paid for by people in those countries, have the potential to bring benefits for poor people living in low- and middle-income countries by positively impacting the distribution of hazards they face . Equity in the financing of climate-related interventions is a fundamental condition for their success.

Poverty and climate change are two of the most pressing issues of our time. They require urgent attention and bold policy actions at local, national, and global levels. And as we've seen here, they are not isolated issues. Poverty and climate are in fact intricately linked. Policies to address one have clear implications for the other. If we think carefully about these linkages and what they imply for potential policy tradeoffs or complementarities, we can succeed in making sustainable and scalable progress on both agendas .

https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/why-climate-action-critical-reducing-poverty-and-what-it-means-policy-tradeoffs

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثالثاً– أخبار الاقتصاد العربي:

10 – صناعة القمم، برهان السعودية على مكانتها الدولية

25 قمة خليجية وعربية وإسلامية استضافتها البلاد على مدى 7 سنوات

صورة تذكارية لزعماء الدول الإسلامية في الدورة الـ 14 لـ«مؤتمر القمة الإسلامية» في مكة المكرمة (واس)

جدة :غازي الحارثي

نُشر: 19–16:08 يوليو 2023 م . 02 مُحرَّم 1445 هـ

بانعقاد أعمال «اللقاء التشاوري الخليجي الثامن عشر»، و «قمة مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى»، اليوم (الأربعاء) في جدة، تضيف السعودية رقماً استثنائيّاً في عدد القمم الخليجية التي استضافتها حديثا، فضلاً عن القمم خارج إطار مجلس التعاون الخليجي مثل القمم العربية، والإسلامية، والدولية، والطارئة.

17 قمة خليجية:

منذ التاسع من ديسمبر (كانون الأول) عام 2015، انطلقت البلاد في استضافة ما يربو على 15 قمّة خليجية وصولاً إلى اليوم، ومع انعقاد أعمال قمّتي «اللقاء التشاوري الخليجي الثامن عشر» و «مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى»، يصل الرقم إلى 17 قمة خليجية، تعدّدت ظروفها ما بين قمم اعتيادية ولقاءات تشاورية، وطارئة، بالإضافة إلى القمم التي تنعقد بمشاركة مع دول من خارج مجلس التعاون الخليجي.

وتوزّعت القمم الخليجية التي استضافتها السعودية في أربع مدن ومحافظات (الرياض، جدة، مكة المكرمة، العُلا) على النحو التالي:

- 6 قمم اعتيادية لأعوام (2015–2018–2019–2021–2021–2022)
- 3 قمم تشاورية على مدى ثلاثة أعوام على التوالي (2015–2016–2017)
- »القمة الخليجية . المغربية 2016«
- »القمة الخليجية . الأميركية 2016«
- »القمة الخليجية . الأميركية 2017«
- »قمة مكة الطارئة 2019«
- »قمة جدة للأمن والتنمية2022«
- »قمة الرياض الخليجية – الصينية للتعاون والتنمية 2022«
- وأخيراً.. قمتا جدة اليوم (الأربعاء)

12 دورة عادية من أصل 43 دورة

بصرف النظر عن القمم الطارئة أو اللقاءات التشاورية، باتت السعودية أكثر دولة خليجية تستضيف القمم الخليجية في دورتها العادية بعد وصول مجموع الدورات العادية للقمم إلى 43 دورة، استضافت السعودية 12 دورة منها، و7 دورات في البحرين و7 دورات في الكويت و6 دورات في قطر، و6 دورات في الإمارات و5 دورات في سلطنة عمان.

6 قمم عربية في 6 أعوام

في مايو (أيار) عام 2017، استضافت العاصمة السعودية الرياض، أعمال «القمة العربية الأميركية» التي ناقش فيها القادة المجتمعون جهود مكافحة الإرهاب ووقف تمويله ونشاطاته.

استضافت السعودية 6 قمم عربية خلال السنوات القليلة الماضية بوصفها أكثر بلد يسجّل هذا الرقم الاستثنائي (واس)

تلا ذلك التاريخ استضافة خمس قمم أخرى على الصعيد العربي وهي: «قمة الظهران العربية في أبريل (نيسان) 2018»، و «قمة مكة لدعم الأردن» في يونيو (حزيران) 2018، و «قمة مكة العربية الطارئة» في مايو (أيار) 2019، و «القمة العربية . الصينية» في ديسمبر (كانون الأول) 2022، و «قمة جدة العربية» في مايو من العام الحالي. ليصل مجموع القمم العربية التي استضافتها البلاد خلال السنوات الست الماضية إلى 6 قمم.

قمّتان إسلاميّتان:

في مايو من عام 2017، استضافت العاصمة السعودية الرياض، «القمة الإسلامية الأميركية»، ونتج عن القمة تأسيس مركز عالمي مقره الرياض لمواجهة الفكر المتطرف تحت اسم «اعتدال»، ثم عادت البلاد لتستضيف «مؤتمر القمة الإسلامي الرابع عشر» في يونيو عام 2019.

واستضافت البلاد خلال السنوات الأخيرة عدداً من القمم ذات الطابع الدولي، مثل «قمة مجموعة العشرين» في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2020، في وقتٍ كان معظم العالم يرزح تحت وطأة الإغلاق بفعل جائحة

كورونا، ما حدا بالقمة إلى أن تكون افتراضيّة بحضور زعماء دول مجموعة العشرين ورئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز.

على الصعيد ذاته، استضافت الرياض في أكتوبر (تشرين الأول) 2021، أعمال قمة «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»، بمشاركة دولية واسعة يتصدرها رؤساء وقادة الدول وصناع القرار في العالم، لرسم خريطة إقليمية لحفظ الحياة ورفع جودتها، في بادرة تقدمها السعودية لصنع الفارق العالمي في حفظ الطبيعة والإنسان والحيوان ومواجهة تحديات التغير المناخي.

الملك سلمان بن عبد العزيز مترئساً اجتماع القمة لدول مجموعة العشرين في نوفمبر (تشرين الثاني) 2020 (غيتي)

تعزيز الحضور الإقليمي والدولي:

يرى مراقبون أن استضافة السعودية للقمم الدولية والإقليمية ليست منفصلة عن اتجاه البلاد إلى تنويع اقتصادها والانفتاح على العالم عبر استضافة الفعاليات والمناسبات الكبرى، إلا أنها في الوقت ذاته تُشير إلى الدور الاستراتيجي المهم الذي تلعبه البلاد في محيطها والعالم، واتّجهت إلى تفعيله خلال العقد الأخير بنشاط أكبر تمثّل في جزء منه عن طريق قيادة المكوّنات الدولية والإقليمية لإيجاد حلول ومناقشة الأزمات، وكذلك استضافة الفعاليات التي تشارك فيها مكوّنات إقليمية ودولية فاعلة.

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC/4441441-%C2%AB%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D9%85%C2%BB-%D8%A8%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

11 – الرئيس الجزائري: قدمنا طلبا لنكون عضوا مساهما في بنك بريكس

أمد/ الجزائر – وكالات21–07–2023 :

أعلن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، يوم الجمعة، أن بلاده قدمت طلبا للمساهمة في بنك "بريكس" بمبلغ 1.5 مليار دولار.

وكشف الرئيس تبون، لأول مرة عن قيمة المساهمة في حوار لقناة "سي سي تيفي" الصينية بثته الجمعة، حيث قال إن الجزائر قدمت طلبا لكي تكون عضوا مساهما في بنك "بريكس" بمبلغ 1.5 مليار دولار.

ويقع المقر الرئيسي لبنك "بريكس"، اسمه الكامل بنك التنمية الجديد تديره دول مجموعة بريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، بمدينة شنغهاي الصينية.

وأنشيء البنك سنة 2014، بمساهمة مبدئية من الدول الأعضاء تقدر بـ100 مليار دولار، حيث تتولى رئاسته منذ مارس الماضي، رئيسة البرزيل السابقة، ديلما روسيف، لغاية 2025.

وقال الرئيس تبون إن بلاده تتطلع للانضمام الى مجموعة "بريكس" بهدف تنويع اقتصادها، حيث صرح خلال زياته الأخيرة إلى روسيا أن بلاده تريد حسم انضمامها بشكل مستعجل.

ويعتبر الكشف عن المساهمة المالية التي تستعد الجزائر لإيداعها في بنك "بريكس" في حال قبول طلبها أول خطوة عملية للانضمام الى المجموعة ككل.

ويتيح البنك للدول الأخرى غير الأعضاء المؤسسين المساهمة في رأسماله.

وحازت الجزائر لحد الان على دعم روسيا والصين لطلب انضمامها إلى المجموعة التي ستعقد قمتها المقبلة بجنوب إفريقيا في شهر أغسطس القادم.

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%86%D8%A7-%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7-%D9%84%D9%86%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%B6%D9%88%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-/2951507

12 – صندوق الثروة السعودي يعلن خسارته أكثر من 15 مليار دولار العام الماضي

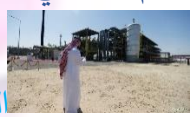

الحرة / ترجمات – واشنطن، 07أغسطس 2023

صندوق الثروة السيادية في السعودية يتأثر بسبب تدهور الأسواق (أرشيفية–تعبيرية)

أعلن صندوق الثروة السيادي في السعودية عن خسارة بلغت 15.6 مليار دولار في عام 2022، بحسب ما نقلت وكالة "بلومبرغ"، التي أوضحت أن أسباب ذلك تعود إلى تراجع قيمة استثمارات الصندوق في "سوفت بنك فيغن" بالإضافة إلى تضرر المشاريع التقنية الأخرى بسبب تدهور السوق.

وذكرت الوكالة أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يرأسه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حقق دخلا بحوالي 25.4 مليار دولار في عام 2022، وفقا لبيانات تقرير مالي سنوي نُشر، الأحد، موضحة أنه خصص

نسبة كبيرة من أصوله المخصصة للأسهم السعودية العام الماضي، من 24 في المئة إلى 32 في المئة.

وخفض الصندوق أيضا نسبة تتراوح من 20 في المئة إلى 10 في المئة من الجزء المخصص للأصول الإستراتيجية الدولية، وهي محفظة تشمل نادي كرة القدم الإنجليزي نيوكاسل وصندوق "مجموعة بلاكستون" الذي يستثمر في البنية التحتية الأميركية.

وأعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الأحد، عن شركة "سرج" للاستثمارات الرياضية، وهي شركة استثمارية رياضية تهدف إلى "دعم وتمكين نمو قطاع الرياضة في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وفق وكالة الأنباء الرسمية (واس).

وقالت الوكالة إن الشركة سوف "تستثمر في الحصول على حقوق الملكية لإنشاء الفعاليات الرياضية الجديدة، إلى جانب الاستثمار في الحقوق التجارية للبطولات الرياضية، واستضافة الفعاليات الرياضية العالمية، بما يحقق أهداف الشركة في تحقيق العوائد المالية، ويدعم توطين الشراكات في مختلف أنحاء المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا."

https://www.alhurra.com/saudi-arabia/2023/08/07/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-15-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A

13 – "شخطة قلم".. الكويت ترد على تصريحات وزير لبناني بشأن تمويل صوامع مرفأ بيروت

الشرق الأوسط، نشر السبت، 05اغسطس / آب 2023

Credit: Marwan Tahtah/Getty Images

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) أعرب وزير الخارجية الكويتي، الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح، عن "استنكار واستغرب دولة الكويت" لتصريحات وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام بشأن تمويل إعادة بناء صوامع القمح في مرفأ بيروت.

وقال وزير الخارجية الكويتي، في بيان لوزارة الخارجية الكويتية، إن "هذا التصريح.. يتنافى مع أبسط الأعراف السياسية ويعكس فهمًا قاصرًا لطبيعة اتخاذ القرارات في دولة الكويت، والمبنية على الأسس الدستورية والمؤسساتية، بما في ذلك المنح والقروض الإنسانية التي تقدمها حكومة دولة الكويت للدول الشقيقة والصديقة."

وأضاف وزير الخارجية الكويتي أن بلاده "تمتلك سجلاً تاريخيًا زاخرًا بمساندة الشعوب والدول الشقيقة والصديقة، إلا أن دولة الكويت ترفض رفضًا قاطعًا أي تدخل في قراراتها وشؤونها الداخلية."

ودعا المسؤول الكويتي وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني إلى "سحب هذا التصريح، حرصًا على العلاقات الثنائية الطيبة القائمة بين البلدين الشقيقين."

في عام 1969، موّلت دولة الكويت بناء صوامع القمح في مرفأ بيروت عبر قرضٍ مُقدم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كان وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني قال في تصريحات: "الأموال موجودة في صندوق التنمية الكويتي، وبشخطة قلم يمكن أن يتخذ القرار بإعادة بناء الصوامع"، في معرض دعوته دولة الكويت إلى إعادة بناء صوامع القمح التي تضرر معظمها جراء انفجار مرفا بيروت في 4 أغسطس/ آب 2020. راح ضحية الحادثة أكثر من 200 شخص، إضافة إلى أكثر من 6500 جريح.

لاحقًا، قال وزير الاقتصاد اللبناني أمين سلام، في مؤتمر صحفي السبت، إنه "قصد من خلال استعمال مقولة "بشخطة قلم" – المستخدمة في اللغة العامية اللبنانية – أن الموضوع قابل للتنفيذ وبسرعة"، وأنه لم يقصد باستعماله العبارة تجاوز الأصول والآليات الدستورية والقانونية من جانب دولة الكويت أو لبنان.

وأضاف: "كنت مرتاح الضمير في طلبي لأنني أناشد بلدًا شقيقًا لطالما وقف إلى جانب لبنان"، مُشيرًا إلى تصنيف البنك الدولي الذي وضع لبنان ضمن البلدان الأكثر خطورة في تحديات الأمن الغذائي كونه ليس لديه مخزون استراتيجي.

يوم السبت، أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، نجيب ميقاتي، على "احترام لبنان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كافة. فكيف إذا تعلق الأمر بدولة الكويت الشقيقة التي تخضع آلية اتخاذ القرار فيها لضوابط دستورية وقانونية ومؤسساتية تعكس حضارة سياسية عميقة ومتجذرة في المجتمع الكويتي؟ فاقتضى التوضيح."

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/08/05/kuwait-lebanon

14 – برئاسة سفيرة الرياض إلى واشنطن.. صندوق الثروة السعودي يطلق "كياني"

الحرة – واشنطن، 07أغسطس 2023

خطوة جديدة لتعزيز حقوق المرأة السعودية

أطلق صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الاثنين، شركة تحمل اسم (كياني) بهدف "تعزيز نمط الحياة الصحية وإلهام الحياة الصحية" للمرأة في المملكة، وفق وكالة الأنباء السعودية "واس."

وسيترأس مجلس إدارة الشركة، الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان، التي تتولى أيضا منصب سفيرة المملكة في واشنطن.

وذكرت الوكالة أن الشركة "ستركز على صحة ونمط الحياة للأجيال المستقبلية من خلال 6 خدمات رئيسية، تشمل اللياقة البدنية، والملابس الرياضية، والعناية الشخصية والعلاجية، والتغذية والتشخيص، والأكل الصحي، بالإضافة إلى التثقيف الصحي."

وتهدف "كياني" إلى "الاهتمام بكل ما يخص المرأة في مختلف خدماتها، وبشكل خاص بالصحة النفسية، والجسدية، والاجتماعية ."

وتسعى الشركة للوصول إلى أكثر من مليون مستفيدة "من أجل الإسهام في استحداث مجتمع حيوي تماشيا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030."

وأعرب مدير إدارة الاستثمارات المباشرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالصندوق، رائد إسماعيل، عن سعادته "بدخول الصندوق في قطاع يهتم بشكل رئيسي في صحة ورفاهية المرأة"، مشيرا إلى أن الشركة "تهدف إلى استحداث العديد من الفرص الاستثمارية في قطاع اللياقة البدنية والرفاهية في

المملكة الذي تقدر قيمته حاليا بأكثر من 16 مليار ريال (حوالي 4.2 مليار دولار)."

وكان الصندوق أعلن، الأحد، إطلاق شركة "سرج" للاستثمارات الرياضية، وهي شركة استثمارية رياضية تهدف إلى "دعم وتمكين نمو قطاع الرياضة في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وفق وكالة الأنباء الرسمية (واس).

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/08/07/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88-%D9%8A%D8%AD%D8%AF%D8%AF-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

15 – ارتفاع أسعار النفط بعد تخفيضات إنتاج السعودية وروسيا

رويترز، 08أغسطس 2023

أسعار النفط تصعد بدعم تخفيضات الإنتاج (أرشيفية–تعبيرية)

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة، الثلاثاء، إذ تدعمت السوق بفعل مخاوف بشأن الإمدادات تسببت فيها تخفيضات إنتاج من السعودية وروسيا، وفقا لوكالة "رويترز."

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 37 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة إلى 85.71 دولار للبرميل بحلول الساعة 0010 بتوقيت غرينتش.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82.37 دولار للبرميل، بارتفاع 43 سنتا أو 0.5 بالمئة.

وأغلق كلا العقدين على انخفاض بنحو واحد بالمئة في الجلسة السابقة، إذ يستعد المستثمرون لضعف في الطلب من أكبر اقتصادين في العالم الصين والولايات المتحدة.

وقالت تينا تنغ المحللة في "سي.أم.سي ماركتس" في مذكرة "خفض الإنتاج السعودي والروسي قد يظل باعثا على التفاؤل في أسواق النفط."

وقالت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، إنها ستمدد خفضا طوعيا لإنتاج النفط بمليون برميل يوميا لشهر آخر ليشمل سبتمبر، مضيفة أنها قد تمدد الخفض إلى ما بعد ذلك أو إجراء خفض أكبر للإنتاج بعد سبتمبر.

وقالت روسيا أيضا إنها ستخفض صادراتها النفطية 300 ألف برميل يوميا في سبتمبر.

https://www.alhurra.com/business/2023/08/07/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%AA-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%83%D9%88-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A

رابعاً – أخبار الاقتصاد السوري:

16 – خطة عربية لدعم الاقتصاد السوري

الخبير السوري: 21–06–2023

أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية محمدي أحمد النى أن هناك خطة متكاملة لدعم الاقتصاد السوري بجميع القطاعات والمجالات وخاصة الاستثمار والتجارة والنقل.

ورسم خريطة استثمارية ذات الأولوية للمشاركة في إعادة الإعمار وتمويل المشاريع مع الجهات المعنية والمؤسسات المختصة.

وأضاف بأن هناك نية لإقامة مؤتمر استثماري في سورية بالتزامن مع الاجتماع الـ58 للاتحادات العربية الذي سيقام في دمشق نهاية الشهر العاشر.

من جهة أخرى, قدم وزير الصناعة الدكتور عبد القادر جوخدار إحاطة شاملة عن واقع الصناعة السورية والرؤية المستقبلية للنشاط الصناعي في سورية، وأشار إلى أن التوجه في المرحلة الحالية هو للتركيز على قطاع الصناعات الزراعية الغذائية للحفاظ على الأمن الغذائي في سورية إضافةً إلى إقامة صناعات إستراتيجية.

جاء ذلك خلال لقائه أمس الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية السفير محمدي أحمد النى، والدكتور أحمد سودين رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتسويق العقاري، ورئيس الاتحاد العربي للأسر المنتجة محمد عبد الباسط قدح ونائب رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتسويق العقاري بشار سمحة.

من جهته، أكد النبي أن اللقاء يأتي في إطار تعزيز دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تنمية اقتصادات الدول الأعضاء في المجلس، إضافة إلى تنسيق السياسات التجارية والصناعية والزراعية ولاسيما أن الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها العالم ودولنا العربية بشكل خاص تتطلب التركيز على قضايا التنمية المستدامة والفرص العادلة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول العربية الأعضاء في المجلس.

بدوره أشار الدكتور أحمد سودين رئيس الاتحاد العربي للاستثمار والتسويق العقاري إلى أن دفع العجلة الاستثمارية في سورية يحتاج إلى خطوات عملية وجهد وتنسيق عميق في ظل وجود قوانين تحفز على الاستثمار ووجود للمدن الصناعية في عدة محافظات على الأرض السورية.

وجرى خلال اللقاء مناقشة التحضيرات لإقامة المؤتمر الاستثماري الذي يعتزم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عقده خلال الفترة القادمة في سورية، وتم الاتفاق على عقد لقاءات مكثفة بين المعنيين في وزارة الصناعة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع خريطة للمشروعات الصناعية ذات الأولوية لفترة إعادة الإعمار لتقديمها خلال المؤتمر.

حضر اللقاء مستشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية نزار عبد الغني السيسي ومعاونا وزير الصناعة المهندس أسعد وردة والأستاذ أيمن الخوري ومدير التخطيط والعلاقات الدولية في وزارة الصناعة الدكتور مطيع الريم.

http://syrianexpert.net/?p=71432

17 – أوراسيا الكبرى والتوجه شرقاً.. منارةٌ للأمل

الخبير السوري– 20–07–2023

كتب المحامي قيس الكفري:

مع استمرار العالم في التطور وتغير الديناميكيات الجيوسياسية، وبينما نتطلع نحو أفق حقبة جديدة ، يقدم مفهوم "أوراسيا الكبرى" فرصة مغرية للانخراط في رحلة تحويلية دولية متجهة إلى الشرق، لن تؤدي إلى تنشيط دور سورية على المسرح العالمي فحسب، بل تدفع أيضاً باتجاه تشكيل مسارات جديدة نحو الازدهار والاستقرار، ولعب دور محوري في تشكيل مستقبل مبادرة الحزام والطريق الاستراتيجية التي انضمت اليها سورية مع بداية العام الماضي.

أوراسيا الكبرى تمثل اليوم رؤية للتعاون والتكامل تسعى إلى الجمع بين المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للبلدان عبر القارة الأوروبية الآسيوية، وتعتمد بجزء كبير منها على طرق التجارة القديمة، لتعزيز التبادلات الثقافية والتكنولوجية والتجارية، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ليعد هذا الفصل الجديد في العلاقات الدولية بتجديد دور سورية كتقاطع طرق محوري للحضارات.

فالموقع الاستراتيجي لسورية في أوراسيا الكبرى كجسر يربط بين الشرق والغرب عند تقاطع آسيا وأوروبا وأفريقيا، وأهميتها التاريخية، وما تمثله كبوتقة تنصهر فيها الثقافات والتقاليد والأفكار، وإمكاناتها الهائلة غير المستغلة، تجعلها لاعباً حيوياً في رواية أوراسيا الكبرى التي تكتب أول فصولها وشريكاً

جذاباً ضمن مبادرة الحزام والطريق وبوابةً لربط المكونات البرية والبحرية للمبادرة، حيث يوفر الموقع الجغرافي لسورية آفاقاً تجارية واقتصادية هائلة، يمكّنها من أن تكون البوابة الحقيقية لأوراسيا الكبرى التي تتدفق من خلالها البضائع والسلع، ويفتح لها الباب للانضمام الى المنتديات الإقليمية والعالمية ، مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO).

عوضاً أن مبادرة الحزام والطريق، تمكن سورية من الاستفادة من تطوير البنى التحتية وتحديث شبكات النقل ومشاريع الاتصال التي تعد المبادرة بتقديمها، لتصبح الموانئ السورية مراكز تجارية مزدحمة ، وتفتح الأبواب لأسواق جديدة، وتجذب الاستثمارات وتعزز أحجام التجارة، مما سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد السوري وسوق العمل وتزيد فرص تسويق وتصدير البضائع السورية.

هذا وتعتبر موارد الطاقة والثروات الباطنية في سورية من الأصول القيمة التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في الأمن الاقتصادي في منطقة أوراسيا الكبرى، فالاستكشاف والتوزيع المسؤول والمستدام لهذه الموارد من خلال شراكات متبادلة المنفعة لن يؤدي فقط إلى تعزيز مكانة سورية الاقتصادية ، بل سيعزز أيضاً أمن الطاقة للدول المشاركة، مما يضمن المنافع المتبادلة لجميع هذه الدول، وبالتالي يعزيز الترابط ويعزز السلام والاستقرار عبر المنطقة.

بينما تشرع سورية في رحلتها شرقاً مع أوراسيا الكبرى ومبادرة الحزام والطريق، نقف عند مفترق طرق من الاحتمالات الهائلة، فمن خلال تبني هذه الرؤية التحويلية، نضع أنفسنا كلاعب رئيسي في التنمية الإقليمية وتجاوز

الحدود لبناء مستقبل مزدهر ومترابط، مرتكزين على روح الوحدة والتفاهم المتبادل والالتزام بالتعاون الدولي ، نمهد الطريق لعصر جديد من النمو والاستقرار والازدهار الاقتصادي والتبادل الثقافي.

هذه الرؤية اليوم اليوم تمثل أكثر من مجرد رؤية اقتصادية وسياسية، فهي فرصة لإحياء الروابط التاريخية وبناء مستقبل أكثر إشراقًا للشعوب، ومن خلال المشاركة البناءة ستتمكن سورية من أن تكون منارة للاستقرار والسلام والتقدم في قلب أوراسيا الكبرى.

http://syrianexpert.net/?p=71890

18 – 63 إجازة استثمار خلال 3 سنوات نصفها في ريف دمشق.. و14 مشروع منها بدأت بالإنتاج

الخبير السوري: 07–08–2023

بلغت القيمة المالية الإجمالية لإجازات مشاريع الاستثمار التي مُنحت في سورية منذ صدور قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021 أكثر من 247 مليون دولار، تركز قرابة النصف منها في محافظة ريف دمشق، بينما بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي تمت وفق برنامج إحلال المستوردات 71 مشروعاً.

فمنذ صدور القانون رقم 18 فقد منحت 63 إجازة استثمار بلغت قيمتها نحو 2100 مليار ليرة سورية (أي ما يزيد عن 247 مليون دولار وفقاً لسعر

الصرف الرسمي للدولار 8500 ل. س الصادر عن مصرف سورية المركزي).

وبحسب المعلومات، فقد توزعت إجازات المشاريع الاستثمارية التي منحت للمستثمرين على ثلاث سنوات، وكان القسم الأكبر منها مُنح خلال العام 2022 حيث بلغ عدد المشاريع الممنوحة خلاله 42 إجازة استثمار، أمّا العام 2021 كان قد منح خلاله 10 إجازة فقط، أمّا بقية المشاريع الممنوحة كانت خلال النصف الأول من العام الجاري 2023 أي ما يصل إلى (11 مشروعاً).

وأكّدت المعلومات أنّ 14 مشروعاً (أي بنسبة 22%) من المشاريع الاستثمارية التي منحت للمستثمرين بدأت بالإنتاج الفعلي حالياً، بينما القسم المتبقي يعمل بشكل متسارع للبدء بالإنتاج حيث هناك منها 7 مشاريع في مراحل متقدمة تعمل على تركيب آلاتها وأخرى أيضاً تسير في هذا الاتجاه.

وتشير المعلومات إلى تركز 31 مشروعاً من المشاريع الاستثمارية في محافظة ريف دمشق، وفي هذا السياق يرى الخبراء الاقتصاديون، أنّه رغم الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، إلا أنه هناك إقبال جيد على المشاريع الاستثمارية، إلا أنّ المشكلة الوحيدة التي ظهرت سياق منح هذه المشاريع، وهي التوزع الجغرافي لها، إذ أنّ نصفها تقريباً يتركز حالياً في محافظة ريف دمشق والنصف الآخر في بقية المحافظات.

ويعيد الخبراء سبب ذلك إلى البنى التحتية بالدرجة الأولى، حيث يرون أنّ المستثمرين يتجهون دائماً إلى المناطق التي يوجد فيها خدمات أكثر من غيرها من المناطق الأخرى، مؤكدين أنّ الخدمات الموجودة حالياً في المدينة

الصناعية بعدرا هي أفضل من الخدمات الموجودة في المحافظات الأخرى من جهة الكهرباء وخدمات البنى التحتية الأخرى.

وبين الخبراء أنّ هذه المسألة تحتاج إلى معالجة للسنوات المقبلة، وذلك يتطلب توفير بيئة ومناخ استثماري في بقية المحافظات لمنع تجمع هذه المشاريع في منطقة جغرافية وبالتالي سيحدث فارق في مسألة التنمية الإقليمية مستقبلاً.

وأضاف الخبراء، إنّ استمرار تركز المشاريع الاستثمارية في محافظة واحدة، سيجعل المحافظات الأخرى أقل تنمية، وبالتالي لا بد من منح ميزات للمستثمرين في المناطق التي شهدت إقبالاً ضعيفاً من قبل المستثمرين خلال العامين الماضيين وخاصة حلب وحمص.

وفي سياق متصل، بينت المعلومات التي حصل عليها "أثر" أنّ عدد المشاريع التي تمت وفق برنامج إحلال المستوردات بلغ 71 مشروعاً، منها (56 مشروع في القطاع الصناعي، 15 مشروع في القطاع الزراعي)، توزعت في مجال الصناعات النسيجية وتصنيع الأجهزة والأدوات الطبية والخميرة وحليب الأطفال وصناعة البطاريات وصناعات دوائية، وأسمدة.

أمّا بالنسبة للمستفيدين من برنامج دعم الفائدة، تؤكّد المعلومات أنّ هناك إقبال كبير خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بعدد المستفيدين من هذا البرامج العام الفائت نتيجة التسهيلات الممنوحة، حيث بلغ عدد المستفيدين حتى النصف الأول من هذا العام 2023، أي بنحو 241 مستفيد، بقيمة 7.88 مليار ليرة سوريا، منها 208 مشاريع مستفيدة في القطاع الزراعي، والباقي في القطاع الصناعي.

ويهدف برنامج دعم أسعار الفائدة الذي أطلقته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفقاً للاتفاق الذي وقّعته الوزارة مع المصارف العاملة في سوريا إلى دعم تعافي قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك تنفيذاً لبرنامج الحكومة المتضمن إحلال بدائل المستوردات ويستهدف برنامج دعم فائدة القروض عدد من الأنشطة في مجال إقامة أو تشغيل أو إعادة ترميم المنشآت من القطاعين الصناعي والزراعي.

ويركز البرنامج على دعم المنشآت التي تعمل في أكثر من 30 نشاطاً اقتصادياً منها صناعة الورق، والخيوط، والأقمشة المصنرة، والآلات وخطوط الإنتاج، والتجهيزات المنزلية، وكذلك إنتاج الألواح الزجاجية، والانفرترات، والبطاريات، ومكونات الطاقة المتجددة، وألواح الفورميكا.. وغيرها.

http://syrianexpert.net/?p=72335

19 – هل يمكن تعويم الليرة ...جدل حول إمكانية حذف الأصفار من العملة السورية؟

الخبير السوري: 07–08–2023

كلما ارتفع سعر الصرف، وخاصة حين يرتفع بشكل كبير، ويرفع معه أسعار السلع والخدمات، دار الحديث ذاته بين الناس، وتحديداً غير المختصين، وتطرح الأسئلة ذاتها : لماذا لا يتم تعويم الليرة؟ البلد الفلاني فعلها ونجح، لماذا لا يتم حذف أصفار من عملتنا؟ البلد الفلاني فعلها ونجح، ويساعد على "تعويم" هذه الحالة مواقع التواصل، وخاصة (فيسبوك) الذي تنتشر فيه الكثير من المغالطات والمعلومات الخاطئة وغير الموثقة.. فما

سعر الصرف؟ وماذا يعني تعويم العملة وحذف الأصفار؟ وهل هذان الإجراءان بالإمكان إجراؤهما من دون شروط ومواصفات معينة؟

سعر الصرف

عرّفت الباحثة الاقتصادية، الدكتورة رشا سيروب، سعر الصرف بأنه سعر عملة دولة ما بالنسبة لعملة دولة أخرى، وعند تغير سعر الصرف يُقال إنه حدث ارتفاع / أو انخفاض في العملة المحلية، مقابل انخفاض / أو ارتفاع في العملة الأجنبية.

كيف يتحدد سعر الصرف؟

تقول سيروب إن تحديد سعر الصرف يكون بناء على نظام الصرف الذي تتبعه الدولة. وتشير التجارب الدولية إلى أنه لا يوجد معيار محدد لعملية تبني سعر الصرف من الدول، كأن نقول على سبيل المثال : الدول الغنية تتبنى نظام سعر صرف مرن، أو إن الدول الفقيرة تتبنى نظام سعر صرف ثابت.. إلخ. لأن عملية تبني نظام لسعر الصرف، تعتمد على بعض الثوابت والمحددات الهيكلية الاقتصادية، وكذلك مجموعة من العوامل الخارجية.

في هذا السياق، يوجد عدد من الأنظمة المختلفة، التي تتراوح بين نظام سعر الصرف المرن، ونظام سعر الصرف الثابت، ولكل نظام بيئته الاقتصادية الخاصة.

ففي نظام الصرف المرن، تلعب آلية السوق دوراً في تحديد سعر الصرف، وينقسم هذا النظام إلى فرعين، الأول، (نظام الصرف العائم)، وفيه يتحدد سعر الصرف بناء على العرض والطلب، وكأن العملة سلعة، عندما يزداد الطلب على العملة يرتفع سعرها، وهو النظام الذي تطبقه معظم الدول المتقدمة (ليس جميعها)، الثاني، (نظام الصرف الموجه أو المدار)، أيضاً

يكون سعر الصرف فيه محدد، بناء على العرض والطلب، لكن يُسمح لسعر الصرف التقلب في هوامش معينة (السماح بتحرك سعر الصرف إلى قيمة توازنية جديدة)، وعندما يتجاوز تذبذب سعر الصرف هذه الهوامش، يتدخل المصرف المركزي كبائع أو شارٍ للعملة، كي يعيد سعر الصرف إلى قيمة توازنية جديدة، تضمن الاستقرار وتجنب التضخم المفرط قدر الإمكان.

أما نظام الصرف الثابت، فيسيطر عليه المصرف المركزي بدرجة كبيرة، ويُحدد سعر الصرف بقرار من السلطة النقدية، بصرف النظر عن العرض والطلب، حيث يتم ربط سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية بعملة دولة أخرى، وتعتبر عملتا الدولار الأميركي واليورو من أكثر العملات الأجنبية التي يتم مقابلها تثبيت عملات دول العالم الأخرى، أو مقابل سلة من العملات (تتحدد حسب الشركاء التجاريين)، أو مقابل حقوق السحب الخاصة (وهي عملة حسابية أصدرها صندوق النقد الدولي وتشمل عملات جميع الدول المساهمة في الصندوق).

وبحسب سيروب، يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إلى أن عدد الدول العربية التي تتبع نظام الصرف الثابت هي 13 دولة، من بينها سورية ولبنان والأردن، وبالنسبة لسورية فإنها تثبت الليرة السورية مقابل حقوق السحب الخاصة، بينما يثبت لبنان سعر الليرة اللبنانية مقابل عملة الدولار الأميركي. وتطبق 6 دول عربية نظام الصرف الموجه، منها مصر وتونس والجزائر، ويوجد دولة عربية واحدة تطبق نظام الصرف العائم، وهي اليمن.

التعويم وشروطه

أما تعويم الليرة السورية أو تحريرها، فيعني تطبيق نظام الصرف المرن كما أكدت سيروب، بحيث يتحدد سعر الصرف بناء على العرض والطلب.

لكن للتعويم متطلبات، من أهمها وجود وفرة في الاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية والذهب، كي يتمكن المصرف المركزي من التدخل كبائع للعملات الأجنبية (ضخ حاجة السوق من القطع الأجنبي) عند حدوث تذبذب غير مقبول في سعر صرف العملة المحلية، مقابل العملات الأجنبية. فضلاً عن أن التعويم يتطلب وجود سوق للنقد الأجنبي على درجة كافية من السيولة والكفاءة تسمح باستجابة سعر الصرف لقوى السوق، ويعمل على تخفيض عدد موجات التقلب المفرط. ويتألف سوق النقد الأجنبي من سوق لتداول العملة بالجملة بين الوسطاء المعتمدين (عادة المصارف والمؤسسات المالية)، وسوق للتداول بالتجزئة، حيث تتم المعاملات بين الوسطاء المعتمدين والعملاء النهائيين (الأفراد والشركات).

وحالياً، باعتبار أن الطلب على الدولار الأميركي مرتفع جداً، ولا يوجد قدرة على ترميم المستنزف من الاحتياطي، نتيجة ضآلة الصادرات وضعف السياحة وعدم القدرة على الاقتراض من المؤسسات الدولية أو الدول بسبب العقوبات الدولية، وفي ظل فقدان الثقة بالليرة السورية، كل ذلك، أفقد مصرف سورية المركزي السيولة الدولارية، التي يحتاجها لمواجهة المضاربة على الليرة السورية، بالتالي فإن التعويم، يعني مزيداً من انهيار سعر صرف الليرة السورية، إلى مستويات لن تتمكن الدولة من ضبطها.

ماذا يعني حذف الأصفار؟

توضح سيروب أن حذف الأصفار ليس سياسة اقتصادية، بل هو مجرد إجراء فني تقني يتمثل بالتخلي عن عملة قديمة وظهور عملة جديدة، وبالتالي نجاح تطبيقه مرهون بنجاعة السياسات الاقتصادية التي تترافق أو تسبق هذا الإجراء الفني.

وأظهرت التجارب الناجحة للدول التي لجأت لهذا الإجراء – رغم ضآلتها مقارنة مع التجارب الفاشلة – بأن أفضل وقت للتنفيذ هو بداية النمو الاقتصادي، بعد معالجة مسببات التضخم، المتمثلة في زيادة الإنتاج المحلي، والصادرات، واستقرار سعر الصرف، والحد من المستوردات، ودون ذلك سيعود التضخم أقسى من السابق وستظهر مشكلة الأصفار من جديد.

وباعتبار أن الاقتصاد السوري، لم يبدأ بعد بالتعافي مع ارتفاع مستمر ومزمن في الأسعار، وعدم استقرار في سعر صرف الليرة السورية، إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي، الناجم عن سياسة التمويل بالعجز، فضلاً عن غياب وضعف الثقة في أي قرار حكومي، لهذا لن يكون قرار إزالة الأصفار من الليرة السورية، غير فعال فقط، بل سيكون مجازفة خطيرة للاقتصاد، وسيتفاقم الوضع الاقتصادي ليصبح أكثر سوءاً.

http://syrianexpert.net/?p=72324

20 – المقداد يبحث مع وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية التعاون في المجال الزراعي وخطط تطويره

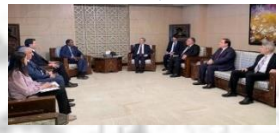

07-08-2023

استقبل وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل المقداد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور إبراهيم الدخيري بحضور الرئيس التنفيذي للمنظمة وزير الزراعة اللبناني الدكتور عباس الحاج حسن، ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا، ومدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) الدكتور نصر الدين

العبيد. وأكد الوزير المقداد أهمية تفعيل التعاون في المجال الزراعي بين سورية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ووضع خطط عمل لتطوير الواقع الزراعي ورفع مستوى أداء القطاع الزراعي في جميع الدول العربية، مشددا على ضرورة التكامل بين الجهات الحكومية والمنظمات العربية الزراعية المختصة، وتعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة الصعوبات، بما يخدم مصلحة الدول العربية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

وأشار الوزير المقداد إلى الآثار الكارثية للعقوبات التي تفرضها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على سورية، وعلى عدد من الدول العربية والدول النامية والتي تركت آثارها اللاإنسانية على الأطفال والنساء وعلى مختلف جوانب الحياة في هذه الدول.

بدوره أكد الدخيري أن المنظمة تعمل ضمن استراتيجية التنمية الزراعية 2020–2030 من خلال التركيز على النظم الزراعية والغذائية، وحماية الموارد الزراعية، وتمكين العمل بين المنظمة والدول الأعضاء لتعزيز العمل العربي المشترك. ولفت الدخيري إلى أن المنظمة ستدعم جهود وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية لحماية المخزون البيئي المتكامل فيها من الحرائق ومكافحتها، وفي مجال الإنذار المبكر منها.

من جهته أكد الوزير قطنا أن زيارة الدخيري ستساهم في نقل واقع الاحتياجات والصعوبات التي تواجهها سورية للدول الأعضاء والعالم، وأن سورية ترحب بشكل دائم بالتعاون مع المنظمة، مشيراً إلى سعي وزارة الزراعة لتطوير استراتيجية مشتركة للتعاون مع المنظمة ودولها الأعضاء.

في حين عبر الوزير الحاج حسن عن تقديره لكل الجهود التي تبذلها سورية لتعزيز التعاون الزراعي والغذائي بين سورية ولبنان، وكذلك التفاعل بين الدول العربية، للوصول إلى رؤية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

حضر اللقاء السفير رياض عباس مدير إدارة الشؤون العربية، وجمال نجيب مدير إدارة الدعم التنفيذي في وزارة الخارجية والمغتربين، ونازك العلي مديرة التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

http://www.pministry.gov.sy/contents/25809/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-

21 – المهندس عرنوس يلتقي وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية

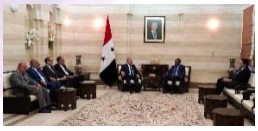

07-08-2023

التقى رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس اليوم، وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي يضم مدير عام المنظمة الدكتور ابراهيم الدخيري والرئيس التنفيذي للمنظمة وزير الزراعة اللبناني الدكتور عباس الحاج حسن، ويزور سورية لتطوير العلاقات وتفعيل مكتب المنظمة في دمشق.

وتناول اللقاء سبل تعزيز وتطوير التعاون بين سورية والمنظمات العربية المعنية لدعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والعمل المشترك لمواجهة التغيرات المناخية وانخفاض مستوى المياه الجوفية، وتطوير عمل

المعهد العربي التقني للزراعة والثروة السمكية وتأمين مستلزماته ورفع مستوى التعليم فيه، وتوسيع دور المنظمة من خلال مشاركتها بتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية بمختلف أنواعها، إضافة إلى حشد الطاقات والإمكانيات العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة وضع استراتيجية عمل للتعاون المستقبلي لتطوير القطاع الزراعي والتنمية الزراعية وبما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي باعتبار القطاع الزراعي يشكل الرافعة الأساسية للتنمية وهو على رأس أولويات العمل الحكومي، لافتاً إلى أهمية التكامل بين الجهات الحكومية المعنية في الدول العربية ومنظمات التنمية العربية وتوحيد الجهود.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن سورية كانت من أوائل الدول العربية التي ساهمت بفاعلية في تأسيس أي منظمات أو نقابات أو اتحادات تدعم العمل العربي المشترك وتسهم في تحقيق التنمية في جميع القطاعات، لافتاً إلى ضرورة التعاون في ظل الظروف والتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة والتي تتطلب رؤى وخططاً منهجية لمواجهتها والحد من تأثيرها على الإنتاج الزراعي.

من جانبه أكد الدخيري أن المنظمة تشكل أحد أعمدة العمل العربي المشترك في المجال الزراعي، وهي مستعدة للتعاون مع الجانب السوري وإقامة مشروعات مشتركة في مجال التنمية الزراعية والريفية وصيانة الموارد الزراعية، مشيداً بالتعاون الذي تقدمه الحكومة السورية للمنظمة وتمكينها من القيام بعملها.

حضر اللقاء وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر ومدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة /أكساد/ الدكتور نصر الدين العبيد.

http://www.pministry.gov.sy/contents/25804/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3-%D8%B9%D8%B1%D9%86%D9%88%D8%B3-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

**